تقرير
منظمة حمورابي لحقوق الانسان
عن
اوضاع حقوق الانسان في العراق
نصف سنوي
من 1-1-2020 الى 30-6-2020

Mob: 964 (0) 7513760474

07901448651

Website: www.hhro.org

E-mail: info@hhro.org

الفهرست:

1- اوضاع النازحين واللاجئين ص3
1.1 اللاجئون ص3
2.1 النازحون ص8
2- الحراك الجماهري ومطالب المتظاهرين والمعتصمين ص12

1.2 مميزات الحراك ونتائجه ص13
2.2 غياب القيادة ص13
3.2 الحلول والمخارج لأجل التغيير الجاد ص15

3- المفقودون والمغيبون قسرا ص16
4- سنجار الوضع الامني والاقتصادي في مسألة عودة النازحين الايزيديين ص18

1.4 الماء والكهرباء في سنجار ص18
2.4 الإدارة المزدوجة ص18
3.4 مخاوف السنجاريين ص19
4.4 الخدمات وعدد العوائل العائدة ص19
5.4 المخيمات ص20

5- العنف الاجتماعي والعنف المسلح وانتشار السلاح ص21
6- تجدد العنف الارهابي لعصابات داعش ص21

1.6 الاستنتاجات والتوصيات ص22

7- الاوضاع الصحية في العراق ص23

1.7 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة البصرة ص24
2.7 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة نينوى ص25
3.7 الأسباب الرئيسة لتدني المستوى الصحي في العراق وتفشي فيروس كورونا ص26

8- وباءكورونا وتاثيرته السلبية الخطيرة في البلاد ص27

1.8 انتشار الفساد وضعف الحكومة ص28
2.8 سوء التخطيط وضعف برامج التنمية ص28
3.8 المقترحات ص30

9- العنف ضد المرأة وتفاقم التدني غير المبررلأوضاع النساء والاطفال في العراق ص31
10-ظاهرة انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة ص34
11-الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر ص36
12-الا وضاع في المناطق العشائرية ص38

1.12 التوصيات ص39

المقدمة:

تتصدر اوضاع حقوق الانسان في العراق الاهتمامات الميدانية المتواصلة لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان، وتأتي هذه الاهتمامات من منطلق المبادئ والاهداف التي نشأت من اجلها المنظمة، وهي من هذه التوجهات تحرص اشد الحرص على ان يكون حضورها الراصد لتلك الاوضاع بالمستوى النوعي الذي يتناول كل الظواهر الحاصلة وبما يلبي تشخيص الاوضاع السياسية والامنية والحقوقية والخدمية العامة، ومن هنا تشهد التقارير الحقوقية للمنظمة خطاً بيانياً متصاعداً من الرصد الميداني الموضوعي، وهذا بالتحديد ما يميز ايضاً تقرير المنظمة عن اوضاع حقوق الانسان في العراق للفترة الممتدة من 2020/1/1 الى 2020/6/30 اخذة بالاعتبار الرصد الميداني وماهي الانتهاكات التي تضغط على العراقيين خلال تلك الفترة اكثر من غيرها.

ان هذا التقرير نصف سنوي الذي امامك الأن جاء حصيلة رصد ميداني ومقابلات وتدوين معلومات واجراء مقارنات من اجل تثبيت الوقائع التي تلتقي عليها الحقائق، ولذلك سيجد المتابع للتقرير تغطية ميدانية واسعة للكادر من الانتهاكات التي تشغل الرأي العام العراقي ولهذا جاءت الوقائع متنوعة، كما اعطت منظمة حمورابي اسبقية القضايا التي ما زالت تضرب في الواقع العراقي اكثر من غيرها. خلال الستة اشهر الاولى من عام 2020، كما تحرص ومن ذات الاتجاه ان تبقى حاشية المعلومات مفتوحة على كل ما يستحق ان يضاف او يحذف، وهذا في حقيقة الواقع جوهر المطلوب بشأن رصد الانتهاكات اذ لا توجد وقائع ثابتة وانما هو تحرك دائم وذلك ما يجعل من تقارير منظمة حمورابي لحقوق الانسان تشخيصات ناضجة ولها سمة المتابعة الميدانية المتواصلة نقول ذلك بكل ثقة ونأمل ان يجد هذا التقرير صداه الواقعي، خاصة واننا حرصنا على نقدم استنتاجات مستجدة اصلاً من الوقائع والمعلومات الواردة وتلك خطوة مهمة تعين اصحاب الشأن من الحريصين على الاصلاح على تلمس خطوات مفيدة منها.

1- اللاجئون والنازحون

1.1 اللاجئون

مع نهاية عام ٢٠١٩ وبدايه عام ٢٠٢٠ دخل لاجئون سوريون وقد تجاوزوا (١٩) الف عقب العملية العسكرية التي قامت بها القوات العسكرية التركية التي سميت بـ (نبع السلام) في مناطق شمال شرقي سوريا ومن بينهم أطفال ونساء وكبار السن، ويشكل الأطفال والنساء نحو ٧٥٪ من جميع هؤلاء اللاجئين حسب ما سجلته مفوضية شؤون اللاجئين في اقليم كردستان[1].

ان اكثر الاحصاءات التي رصدتها منظمة حمورابي ، بما فيها الارقام التي حصلت عليها من وزارة الهجرة والمهجرين ، تشير الى ان العراق يأوي ما لا يقل عن300 الف لاجيء ، منهم فلسطينيون ، سودانيون ، ايرانيون واتراك من اصول كردية واحوازيون ، لكن اللاجئين السوريين يشكلون العدد الاكبر، فقد وصلت اعدادهم إلى اكثر من (٢٥٠) الف لاجيء بسبب الحرب واحداث العنف والصراعات المسلحة في سوريا التي نشبت منذ عام 2011 . سكن معظم اللاجئين في اقليم كردستان العراق ، وتبلغ نسبتهم هناك 97% من اعداد السوريين في العراق . وان 38 % منهم يعيشون في مخيمات موزعة في اربعة محافظات عراقية هي الانبار واربيل ودهوك والسليمانية ، وان 62% من اللاجئين السوريين سمحت لهم السلطات العراقية بعد ان حصلوا على الاقامة المؤقتة والموافقات الامنية المطلوبة ، العيش في الاماكن الحضرية والريفية ، والحق في العمل والتعليم والوصول الى الخدمات الصحية .

بالرغم من الترحيب الجيد الذي يلقاه اللاجئون السوريون من المجتمع العراقي ، الا ان اوضاعهم لا تخلو من صعوبات ومشاكل ، اذ يواجهون يوميا تحديات كثيرة في العمل والصحة والتعليم والخدمات ، اغلب تلك التحديات ترتبط بطبيعة البيئة القانونية العراقية التي تفتقر لقوانين منظمة لاوضاع اللاجئين والنازحين من حيث عملية استقبالهم وحمايتهم واندماجهم.

ان العراق على الرغم من امتلاكه قانون اللجوء السياسي رقم 51 لعام 1971 الذي اصدرة النظام السابق ، الا انه قانون محدود، صمم بصيغة تنسجم مع سياسات ونهج النظام السابق لحماية اللاجئين المعارضين لدول الجوار ولا يلبي النهج الانساني والحماية التي يجب ان يتلقاها فئات اللاجئين كافة . حيث ان الحكومة العراقيه لم تشرع لحد هذه اللحظة قانونا خاصا باللاجئين ذو اطار شامل يضمن حماية جميع فئات اللاجئين وطالبي اللجوء وتنظم بموجبه اقامتهم وحقوقهم في الوصول الى العمل والصحة والتعليم والاندماج بما فيها حق المواطنة والتجنس . بل ان البرلمان العراقي لم يشرع مشروع القانون الذي أرسلته وزاره الهجرة والمهجرين الخاص باللاجئين، وقد صاغته بالتعاون مع اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين التابعة الى وزارة الداخلية ، مصادقة باسلوب ينسجم إلى حد كبير مع المعايير الدولية. والاغرب في ذلك عدم مصادقة العراق على اتفاقية جنيف الدولية 1951 للأمم المتحدة الخاصة بحماية اللاجئين التي تحث منظمة حمورابي لحقوق الانسانالسلطات العراقية في الاسراع في تبنيها بغية تقديم الحماية الكافية.للاجئين في العراق

ومن خلال متابعات منظمة حمورابي لأوضاع اللاجئين، والتواصل المستمر معهم ، تبين ان الصعوبات والمشاكل للاجئين خلال النصف الاول من هذا العام ازدادت بعد تفشي جائحة (كرونا) والاغلاق العام وتقييد الحركة والتباعد الاجتماعي وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي المتردي للعراق ، فقد ازداد وضعهم سوءا ، وتضاعفت معاناتهم من حيث الوصول الى العمل بعد ان اغلقت المطاعم والمقاهي وصالونات الحلاقة ومراكز التجمعات ، خاصة ان اغلب اللاجئين السوريين كانوا يعملون فيها ، اضافة الى الصعوبات التي واجهها اللاجئون في التعليم والصحة والخدمات المقدمة لهم في مخيمات اللجوء .

- ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان وقبل تفشي جائحة كرونا اجرت لقاءات وتواصلت مع لاجئين سوريين من خلال مقابلات ميدانية لـ (30) لاجئ سوري شملت نساءا ورجالا من مختلف الاعمار والاديان والثقافات في دهوك واربيل والسليمانية ، اعربوا عن انطباعاتهم وتجاربهم ومعاناتهم ، من حيث الوصول الى العمل والتعليم والصحة ، والخدمات النفسية الاجتماعية ، والمشاركة والتدريب وفرص التكيف والاستقبال والاندماج ، كما اجرت حمورابي سلسلة من اللقاءات والاتصالات مع صناع القرار والناشطين والمعنيين في شؤون اللاجئين من المنظمات المحلية والدولية ، واقامت ورش واجتماعات وحلقات نقاشية وطاولات مستديرة للتعرف عن اوضاعهم ، كما اعدت خمسة تقارير خاصة غطت الهيكلية القانونية العراقية لتنظيم اوضاعهم وادارة الحدود امام موجات اللاجئين وعملية استقبالهم والاطر الخاصة بحمايتهم وسياسات العراق في عملية اندماجهم .

[1] - حكومة اقليم كردستان العراق: عدد اللاجئين السوريين تجاوز(19) الف . متوفر على الرابط : http://enabbaladi.net تاريخ الدخول 15 أيار 2020 .

وفي ضوء تلك اللقاءات والفعاليات اعرب اللاجئون وطالبوا اللجوء عن تجاربهم وانطباعاتهم وتصوراتهم لاوضاعهم ومستقبلهم من حيث استقبالهم واندماجهم والفرص المتاحة امامهم في الوصول الى العمل والتعليم والصحة والمشاركة العامة وغيرها .

- ان اغلب اللاجئين يتفقون انهم تلقوا ترحيبا جيدا من العراقيين اثناء دخولهم العراق ، وان الاهالي سواء في الرمادي اواقليم كردستان استقبلوهم بالود وقدموا لهم المساعدات ، وفي المنافذ الحدودية ايضا لم يلقوا اية معوقات او اساءة سواء من اجهزة الامن العراقية ضمن منافذ نينوى والرمادي او عناصر البشمركة الكردية في اقليم كردستان ، بل كانت الاجهزة الامنية والبشمركة متعاطفة ومتجاوبة مع احتياجاتهم ، خاصة ان اغلبهم وصلوا مرهقين على الحدود من السير على الاقدام والمرور بطرق وعرة وصعبة . لكن يؤكد معظم اللاجئين ان طبيعة التعامل والكرم الذي لقوه من العراقيين تغير بمرور الزمن خاصة بعد عام 2014 ، عندما اجتاح داعش محافظة نينوى والرمادي وصلاح الدين ومناطق من كركوك وديالى وسيطرته على ثلث مساحة العراق ، وما نتج عنها من نزوح جماعي لأكثر من مليون شخص الى اقليم كردستان العراق ، مما احدث ذلك ارباكا على اقتصاد الاقليم و قلل من اهتمام الاهالي باللاجئين السوريين وتركز الاهتمام بالنازحين العراقيين بشكل اكبر ، كما اشتد التنافس على فرص العمل بين اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين في ظل زيادة واضحة للعاطلين عن العمل في صفوف النازحين . كما ان تزايد اعداد اللاجئين السوريين بشكل كبير ساهم هو الاخرفي تناقص الاهتمام بهم مقارنة بالموجات الاولى التي وصلت الى العراق .
- اذ تقول اللاجئة السورية (PMF) " ان زيادة اعداد المهاجرين وبروز مشاكل جعل السكان المحليين ينظرون الينا وكأننا نستحوذ على اراضيهم ونؤثر على عملهم ، وهذا مما ولد انزعاجا لدى ابناء المنطقة المحليين من كثرة اعداد السوريين "
- وتعبر اللاجئة (RHH) التي التقتها منظمة حمورابي في السليمانية عن شعورها قائلة " اشعر ان الناس هنا لا يحبوننا كثيرا ، عندما نراجع الاطباء ان السكان المحليين في عيادة مراجعة الطبيب يقولون لنا لماذا لا ترجعون الى سوريا بما ان الوضع قد تحسن ، لذلك نشعر انهم لا يحبوننا "

فيما يؤكد مسؤولون محليون ان الوجود السوري في اقليم كردستان العراق ساهم في تطوير وتنمية الاقليم ، اذا يقول السيد نوزاد هادي مولود محافظ اربيل " ان اللاجئين السوريين اشخاص مؤهلون عملوا في مجالات متنوعة في سوريا ، وقد شكلوا قيمة مضافة لمهاراتنا وأتوا بثقافات وافكار جيدة أغنت المنطقة بطرق عديدة ، واعتبر ذلك امرا ايجابيا . صحيح ان هناك منافسة ، لكن لم يكن هناك أي مقاومة من السكان المحليين تجاه اللاجئين"

ويواجه اللاجئون وطالبوا اللجوء السوريين تحديات ومشاكل كثيرة تحول من قدرتهم في الاندماج في المجتمع العراقي بعضها يتعلق بالثقافة والتقاليد والعادات والبعض الاخر يرتبط بالتمييز والاستغلال الذي يتعرضون له في احيان كثيرة . وان من الامور التي برزت والتي لم تكن متوقعة ان تكون معوقا في حصول الاندماج هو موضوع اللغة ، اذ تبين ان لاجئين سوريين من اصول كردية واجهوا صعوبات في التفاعل مع المجتمعات المضيفة وان كانت كردية بسبب الاختلاف في اللهجات الكوردية ، وبلا شك ان موضوع اللغة هو اساسي في تمكين طالبي اللجوء واللاجئين في الوصول الى العمل والعيش مع المجتمع والتعليم وغيرها .

فان بعض اللاجئين حكم عليه الوضع ان يقيم في منطقة لا يعرف لغتها او ان لهجة السكان تختلف عن لهجته ، وهذا يؤثر عليه في الوصول الى العمل والتعليم وغيرها .

- يقول اللاجيء(EMH) الذي يقيم في السليمانية ، وهو شخص في عمر الستينات ،" انا سوري من اصول كردية ، اعاني من صعوبة في فهم اللهجة الكردية العراقية ، خاصة اللهجة السورانية التي يتحدث بها الاكراد في السليمانية " .

ويعزي لاجئ اخر (ASHA) صعوبة الاندماج الى قلة الاختلاط مع الجيران وافراد المجتمع " لأن العلاقات قليلة بسبب اختلاف العادات والطباع واحيانا وجود التمييز "

ومن التحديات الاخرى التي يواجهها اللاجئون في الوصول الى سوق العمل او التعليم بالاضافة الى مسألة اللغة التي سبق ذكرها هو مسألة الشهادات الدراسية والاعتراف بها ، خاصة عند الرغبة في الدخول في الاعمال الرسمية ، فأن مسألة الشهادات ليست مهمة للوصول الى العمل فحسب ، وانما ايضا لمواصلة التعليم العالي ، وهي مطلوبة في العراق للعمل الاحترافي .

يعاني السوريون من صعوبات جمة في الحصول على العمل، وان اغلب اللاجئين يشتغلون في اعمال لا تتناسب مع مهاراتهم او اختصاصاتهم .

- اذ يقول لاجيء سوري (HFK) قابلته منظمة حمورابي في اربيل "الصعوبات الاكثر التي لحقت بي هو عدم حصولي على عمل ، اذ صار لي احدى عشر شهر بلا عمل، اهم متطلبات الاندماج وجود عمل

حيث يمكن ان اوفر الدراسة لأولادي، ولصعوبة الدخل المالي عملت في اسواق، وهو لا يتوافق مع مهنتي ولا تعليمي ولا لغتي وكنت اديره، ثم تركت العمل ثم امضيت شهرين ونصف ابحث عن عمل حتى حصلت عليه بواسطة عراقيين وبالصدفة، عملت بغير مهنتي وكان العمل غير متوافق مع تعليمي ولكني عملت تحت حاله الاضطرار" و يصف اللاجئ (RLM) آخر الاعمال التي زاولها "اعمل في كوردستان وقد عملت في مهن مختلفة (حداد تسليح، بناء ، غسل السيارات، عامل في معمل مرطبات) وحاليا اعمل نادلا(ويتر) في فندق وفي بداية عملي في الفندق ولمدة شهر للتدريب كانت اجوري قليلة جدا ولكني كنت مضطرا لذلك" 4RLM (ذكر)

- وقد كشف بعض اللاجئين انهم تعرضوا الى التمييز بسبب الجنسية و تم استغلالهم في الاجور ، بمعنى انهم تلقوا اجورا اقل من ابناء المجتمعات المستضيفة ، او احيانا تملص رب العمل من دفع مستحقات عملهم ، وقد يكون التمييز بسبب عدم معرفة اللغة السائدة .
- اذ يذكر اللاجيء OMK " ان عمله يصل الى 12 ساعه يوميا مقابل 400 دولار فقط شهريا" ، وهذا مبلغ قليل قياسا الى الاجور التي يتقاضاها العمال العراقيين في اقليم كردستان . بينما يظهر اللاجيء RKA تذمره قائلا " لقد واجهت بعض الصعوبات في العمل مع مقاول تركي حيث لم يمنحني كامل اجوري وقد غادر الى تركيا وبذمته لي 500 دولار " .
- وان اللاجيء HFK وهو سوري مسيحي ، يشتكي حاله، لأنه لا يعرف اللغة السائدة في اقليم كردستان العراق اذ يقول " اواجه مشاكل في الحصول على عمل، وانه غير مفضل في العمل لانه لايتكلم الكردية ".
- اما ما يتعلق بالتعليم الذي يعد من المتطلبات الاساسية للاندماج وخصوصا للأطفال وذلك بسبب الاختلاط الحاصل بينهم واطفال السكان المحليين او الاطفال اللاجئين الاخرين فقد اظهرت نتائج المقابلات الميدانية ضعفا كبيرا من ناحية الاهتمام بالتعليم ، فبالرغم من ان اغلب اللاجئين السوريين الاكراد لم يواجهوا مشاكل في تعليم اطفالهم من ناحية اللغة وخاصة الاطفال الصغار ضمن سن المرحلة الابتدائية ، ذلك لكون التعليم في المدارس الحكومية هو باللغة الكردية لمراحل الدراسة كافة ، الابتدائية والثانوية العامة وغيرها . الا ان البعض وخاصة من اللاجئين السوريين غير الكورد(العرب أو الآشوريين المسيحيين) ابدى عدم ارتياحه لعدم توفر مدارس حكومية باللغة العربية اذ أن التعليم فقط باللغة الكردية. وان التعليم باللغة العربية يقتصر ضمن التعليم الخاص والمدارس الاهلية فقط ، وهذا ما يثقل كاهل الاهل بمصاريف اكبر من اجل تعليم اطفالهم ، وادى الى حرمان اخرين من التعليم بسبب الثقل الاقتصادي على العوائل اللاجئة . كما يواجه العديد مشكلة تسجيل اولادهم في المدارس العراقية بسبب صعوبة استحصالهم الشهادات الدراسية من المدارس السابقة في البلد الام .

وفي ضوء ما تقدم يعرب عدد من اللاجئين عن معاناتهم وتجاربهم في مجال التعليم

- اذ تقول اللاجئة السورية AFSH وهي مسيحية " انا قلقة على اولادي في التعليم لأننا لا نعرف اللغة الكردية وان لغتنا عربية والدراسة في اربيل باللغة الكردية والمدارس الحكومية العراقية التي تدرس باللغة العربية لا تقبل الطلبة السوريين".

ان المدارس التابعة الى الحكومة الاتحادية في اقليم كردستان العراق والتي فتحت بعد 2014 ، جراء تزايد عدد النازحين العرب الى اقليم كردستان من محافظات نينوى وكركوك والرمادي وصلاح الدين ، تقبل الاطفال في التعليم الابتدائي فقط ، بينما التعليم المتوسط والثانوي يعتمد على شرط جلب الوثائق المدرسية من بلد الام قبل فرارهم ، وان يكون موقفهم القانوني سليما من حيث الاقامة وتوفر التصريحات الامنية اللازمة المعترف بها في بغداد . أو قد يخضع الطلبة لاختبارات محددة لتحديد المستوى .

- ويقول اللاجيء السوري(HFK) ، " بسبب صعوبة الحصول على عمل ، مررت في ضائقة مالية ، هذا جعل اولادي يحرمون من الدراسة ، فقد ضاعت على ابني وعمره 20 سنة، ثلاث سنوات دراسية ، وعلى ابنتي وعمرها 12 سنة ، سنتين دراسيتين".
- ويقول اللاجيء OMK " انا غير قادر عل دفع مبلغ 3000$ لتعليم ابني الذي اصبح عمره 5 سنوات لكي يتعلم في المدارس الخاصة ، اغلى شي باربيل المواصلات والنقل والتعليم، انا اريد ان أذهب على البلد الذي اقدر افهم لغته ، وهنا اللغة الكردية وانا لا اعرف اللغة الكردية، لا توجد مدارس عربية في اربيل"

- وتؤكد اللاجئة SHMB "اولادي لا يمكنهم الذهاب الى المدارس لنقص الوثائق من سوريا لأنه كان علي جلبها قبل مغادرتي البلاد".
- اما ما يتعلق بالسكن والاندماج المكاني:

معروف ان للسكن تأثير مباشر على حالة الفرد النفسية والاجتماعية و ذلك لأرتباط المكان بحياة الانسان بشكل مباشر و تأثير البيئة المكانية في المعاملة والسلوك والتفاعل مع الأشخاص المحيطين ، خاصة ان مكان السكن والعيش له اثره الكبير في بناء وتحديد العلاقات الاجتماعية وبالتالي على مستوى الاندماج في المجتمع . ويبين العمل الميداني واللقاءات التي حققتها منظمة حمورابي على مستوى صناع القرار وكذلك مع المنظمات العاملة مع اللاجئين ، ان هناك حرية نسبية ، في اقليم كردستان العراق في اختيار طالبي اللجوء او اللاجئين مكان سكنهم واقامتهم بعد سلامة موقفهم القانوني وحصولهم على الاقامة ، اما في بقية انحاء العراق الاخرى فان تحديد مكان الاقامة، يتم تطبيقه وفق بعض احكام قانون اللجوء السياسي النافذ 51 لسنة 1971 ، اذ يتطلب موافقة وزير الداخية ، وان تغييرمكان السكن يقتضي اعلام وزارة الداخلية ، والسكن خارج المخيمات يتطلب كفالة من عراقيين معروفين كما يتطلب ايضا تدقيقا امنيا ، وان هذا الموضوع مرتبط بوزارة الداخلية في بغداد وتنظيمها لأقامة طالبي اللجوء و اللاجئين . وبشكل عام ان طالب اللجوء ليس له حرية اختيار مكان سكنه في بداية دخوله العراق ويقتضي ان يتم وضعه في مركز استقبال اللاجئين لحين استكمال التدقيقات والشروط القانونية المطلوبة ، لكن بعد حصول الموافقات اللازمة وفق القانون، فهو حر في السكن في العراق وحسب رغبته.

- وفي وفي هذا الاطار اوضح العديد من اللاجئين سكنوا لفترات طويلة في مخيمات وان مسألة السكن كانت تشكل احدى اولوياتهم الملحة ، اذ تقول اللاجئة السورية AFSH التي تسكن في مجمع سكني في وسط اربيل "الصعوبة في البداية كانت تكمن في السكن، ولكن بعد توفره كانت بالنسبة لنا بمثابة هدية رائعة، وتأثيث السكن كان يشغل تفكيري، وصاحب السكن الذي وفره لنا هو متبرع مسيحي مجانا، والجيران اكثر من رائعين في الكمب (السكن) ،واني مرتاحة في هذا المجمع السكني، ولا ندفع ايجارعدا الماء والكهرباء، في البداية كان الاحساس بالمكان غريب ولكن فيما بعد تم الارتياح وحاليا لا اود الانتقال الى مكان آخر في اربيل"

وقد اعرب لاجئون سوريون انهم فضلوا ايجاد سكن خارج المخيمات مع اقارب او منفردين ، كما ان البعض لم يكونوا راضين عن مكان سكنهم في المخيمات بل ان اوضاعهم المعيشية الصعبة لا تتيح لهم تأجير بيوت في المناطق الحضرية خارج المخيمات لعدم قدرتهم تأمين بدل الايجارات . كما ان اغلب اللاجئين السوريين يعدون العراق ملجأ مؤقتا لهم بانتظار التوطين في بلد ثالث اذا اتيحت لهم الفرصة للأنتقال الى اوروبا او اميريكا واستراليا ، خاصة اولئك الذين حسموا مسألة عدم عودتهم الى سوريا او فقدوا الامل في عودة الاستقرار الى سوريا .

- يقول اللاجيء AFA الذي يسكن دهوك "كنت اعيش في دار ابن عمي الذي هو صغير ولا يكفيه، ولكن الآن قبل عدة ايام استأجرت داخل دهوك ولا زالت علاقتنا مع المخيم واستأجرنا الشقة بموافقة الاسايش (جهاز الامن في اقليم كردستان العراق)، كنت بحاجة ماسة للسكن، لاني كنت اعيش عند جماعة(عائلة) وضعها غير جيد اقتصادياً "

و يصف اللاجيء ASHA تغيير مكان سكنه المتعدد " لقد سكنت فترة في بيت عمي وبعد ذلك في مكان العمل وحاليا اسكن في دار مؤجرة انا وعائلتي "

- وتعرب السيدة SHRO التي تسكن في مخيم في دهوك عن عدم رضاها عن مكان سكنها لكنها مضطرة على القبول به ،اذ تقول " لا نشعر بالراحة والآمان بشكل مستمر في المخيم فهو بمثابة معتقل وحدثت فيه حادثة قتل حيث ان احدا قتل صاحبه، لذا افضل الانتقال الى مخيم آخر، احب العيش في مدينة كبيرة، افضل العيش في اربيل، واذا تتاح لي فرصة الانتقال لمكان آخر سوف انتقل"
- ويؤكد اللاجئ السوري EMS رغبته في التوطين في دولة اخرى " اذا سنحت لي الفرصة للهجرة الى اية دولة ثالثة لن اتأخر في القبول من اجل مستقبل اولادي " ويقول اللاجئ RKA " افضل الذهاب الى اية دولة اوربية اذا سنحت لي الفرصة "وتضيف لاجئة سورية اخرى " واذا سنحت لي الفرصة مع عائلتي للهجرة الى بلد ثالث فلا مانع من ذلك " .

مع كل هذا ، يبين البعض الاخر من السوريين عن تأقلمهم و تكيفهم وشعورهم بالاطمئنان مع المنطقة ومع مكان سكنهم ، واشادوا بتعاون الافراد من المجتمع المضيف معهم وحصلوا على دعمهم .

- اذ يقول اللاجىء السوري ABA المقيم في دهوك "ايجار البيت الآن مناسب، البيت الذي اسكنه هنا يضم ابي وامي واخوتي جميعهم في طابق واحد وانا وزوجتي في طابق ثاني، نشعر بألامان والحمد لله زوجتي وعائلتي يشعرون بالاطمئنان، نحن محكومين بالاقامة هنا، ولا افضل السكن في مدينة آخرى، لأن عملي يجعلني استقر هنا"
- وتضيف السيدة LYA المقيمة في مخيم دوميز في دهوك " انا اعيش في المخيم واتصالاتي مع جيراني والناس الذين يعيشون في المخيم، اشعر بالامان، في المخيم اذهب لزيارة الاخرين ولكن لدي زيارات للعراقيين خارج المخيم، اريد المكوث في مكاني الحالي (مخيم دوميز)، الامور الجيدة في مكان اقامتي هو ان كل شئ قريب مثل المدارس واسواق ومستشفيات ويوجد مستوصف ايضا في المخيم، اما عن الامور غير الجيدة عدم وجود مستشفى في المخيم، الطرق غير معبدة ، اذ ليس هناك ملاعب في المخيم ".
- ومع كل هذا اذ لا يزال البعض يأمل في العودة الى بلد الام وذلك لصعوبة الاندماج مع الوضع الحالي ، لكن استمرار الظروف الامنية الصعبة في سوريا بالأضافة الى انتشار العنف و الاقتتال بين العديد من الفصائل من جهة و الجيش السوري و القوات الامنية السورية من جهة اخرى تحول دون عودتهم الى وطنهم الأم.
- وتقول السيدة SHRO " الاندماج كان في البداية صعبا ثم اصبحت الامور سهلة بمرور الوقت، واذا تحسن الوضع في سوريا سوف نعود ".

وما يتعلق بالرعاية الاجتماعية والصحية

السياسات المتبعة في العراق بان طالبي اللجوء السوريين لا تشملهم خدمات شبكة الحماية الاجتماعية وان اللاجئين المسجلين لدى اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين PCMOI ان بامكانهم الوصول الى برنامج الرعاية التي تقدمه الدولة العراقية من خلال ادخالهم في شبكة الحماية الاجتماعية الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية MOLSA ، وكذلك يمكنهم الوصول الى الخدمات الصحية الحكومية ، ويقول السيد صادق البهادلي مدير قسم منظمات المجتمع المدني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التقته حمورابي " ان بحدود 200 عائلة فلسطينية مشمولة بخدمات شبكة الرعاية الاجتماعية وان السوريين غير مشمولين بها ". وهناك منظمات دولية تقوم بمساعدة العراق خاصة بالنسبة للاجئين السوريين في اقليم كردستان العراق في مجال الصحة، اذ تعرب ممثلة احدى هذه المنظمات الدولية المعنية التقتها منظمة حمورابي " نحن نعمل مع قسم الصحة في اقليم كردستان العراق من اجل ادماج اللاجئين السوريين وغيرهم من الجنسيات في النظام الصحي" وتضيف قائلة " ان طالبي اللجوء ليس لهم نفس فرص اللاجئين في الوصول الى الخدمات ،فالفلسطينيين مثلا يواجهون تحديات جديدة برزت مع اقرارقانون الاقامة لسنة 2017 ، فقد تغيرت الامور فيما يخص الوصول الى الخدمات بما فيها التعليم والخدمات الصحية"

- أما ما يتعلق بالانشطة وخدمات الصحة العقلية ، فان عدد من المنظمات الدولية قد انخرطت في هذا الجانب وعلى "رأسها UNHCR ومنظمات اخرى مثل MSF (أطباء بلا حدود) قدمت خدمات في الصحة النفسية و PUI الاغاثية" . ولاحظت حمورابي ان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفر الدعم لـ DOH (قسم الصحة) والمنظمات المحلية ، ومنظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والصحة العقلية ، ومع هذا هناك فراغ على مستوى العراق في مجال تقديم خدمات الصحة العقلية للمجموعات المهمشة ليس فقط للاجئين وطالبي اللجوء بل أيضا ذلك يشمل تقديم مثل هذه الخدمات للناجين من جرائم داعش . ان النقص قي تقديم خدمات الصحة العقلية ليست سيئة فقط تجاه أطفال اللاجئين وطالبي اللجوء وانما تشمل عموم الاطفال المعوقين العراقيين في هذا المجال ، انهم يواجهون مشاكل في التعليم خاصة في التسهيلات الخاصة بالتأهيل النفسي الاجتماعي وبرامج التعليم ، ونعتقد ان هذا يشكل تحديا للحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان العراق والمجتمع الانساني في كيفية العمل معا في توفير الصحة العقلية بشكل خاص للسكان الذين عانوا من التعذيب والاختطاف والاغتصاب وغيرها كنتيجة لعنف داعش (ISIS) ، وترى حمورابي ان هناك خللا في تقديم مثل هذه الخدمات على الصعيد الرسمي الحكومي .
- ان الكثير من طالبي اللجوء من السوريين وخلال رحلتهم وفرارهم من بلدهم بحثا عن الامان بسبب الصراع القائم واستمرار النزاعات المسلحة ، تأثر تأثيرا نفسيا وجسديا ، وانعكست الصعوبات التي تعرضوا لها اثناء محاولة الهرب وعبور الحدود ومشقات الاحوال الجوية السيئة ونقص الغذاء والماء على واقعهم الصحي والاجتماعي والنفسي .

- اذ تقول اللاجئة MYA " لقد اثر لجوئي الى العراق علي جسديا حيث انا مريضة الى حد الآن وبسبب هذه الظروف الصعبة التي عشتها، كذلك تأثرت نفسيا كثيرا وتأتيني نوبات اكتئاب لذلك التجأ الى جيراني للتخفيف عن ذلك، العيش في العراق يشكل ضغوطات نفسية علي، لقد ادت الحياة الاجتماعية الى ضغط نفسي علي كون لدي اطفال ولا يوجد عمل لزوجي، هذه الظروف تشكل ضغطا كبيرا علي عندما اجد ابنائي دون مدارس ولا استطيع تلبية مطالبهم ".
- ويتحدث اللاجيء KJK "عمي وعمتي كانوا قبلي في العراق بسبعة اشهر، وقد توفوا هنا بسبب حالتهم النفسية واصابات مرضية، كان عمر عمي 45 سنة، وكذلك عمتي توفيت هنا بسبب جلطة دماغية "
- اما عن المشاركة في الحياة العامة والمواطنة ، فان اغلب السوريين الذين فروا الى العراق لجأوا من اجل الامان والابتعاد عن اجواء الاقتتال والصراعات التي تجري في بلد الام ، لذلك اغلبهم ليس له مشاركات سياسية تخص بلدهم .
- اما ما يتعلق بممارسة المواطنة ، وفق قانون اللاجئين السياسين النافذ رقم 51 لسنة 1971 ، ان الاشخاص المسجلين لأكثر من 10 سنوات كطالبين لجوء لهم حق التقديم على الجنسية بشرط ان لا يكون قد غادروا العراق خلال كل تلك الفترة، الا بموافقة وزير الداخلية ، لكن على الصعيد الفعلي هناك صعوبة في الحصول على الجنسية ، وان اللاجئين السابقين كالفلسطينيين وبالرغم من وجود قرارات سابقة لمجلس قيادة الثورة المنحل والتي كان لها قوة القانون شملتهم بامتيازات اسوة بالعراقيين ، مثل التعليم والصحة والعمل وتبوء الوظائف ، لكن الجنسية كانت محظورة عليهم لاسباب سياسية أكثرها مرتبطة بقرارات الجامعة العربية .

اللاجئون الفلسطينيون: بالإضافة إلى ما جرى من انتزاع لحقوق اللاجئين الفلسطينيين التي كانوا يتمتعون بها قبل عام ٢٠٠٣، والتي كانت تتمثل بمساواتهم بالعراقيين من النواحي كافة ، بأستثناء منحهم الجنسية ، إلا ان ذلك تلاشى بعد صدور قانون اقامة الاجانب رقم ٧٦ لسنه ٢٠١٧ وشمولهم بهذا القانون.

- وفي النصف الاول من هذا العام شعروا بأنهم تلقوا ضربه موجعة بعد ما أصدرت ممثلية الأمم المتحدة ومكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العراق، تعليمات جديده تقضي بقطع الرعاية المحدودة عن اللاجئين الفلسطينين، ما تسبب في تعميق معاناتهم الإنسانية في هذا البلد المضطرب وتتمثل هذه الرعاية المحدودة بدفع بدل ايجار لـ (٣٠٠) عائله فلسطينيه في بغداد اغلبهم من المرضى وكبار السن والأطفال والأرامل من المهددين بالتشرد. وهذه العوائل هجرت من منازلها بعد عام ٢٠٠٣ بسبب هوياتها، مما اضطرهم للعيش في شارع حيفا في خيام لمده سنتين وبعدها تكفلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في العراق بأسكانهم في عمارات وتدفع بدل الإيجار عنهم. كذلك انهم حرموا من رواتب الرعاية الاجتماعية التي لا تتعدى (٤٢) دولار في الشهر الواحد.

كما اصبح البعض منهم يحرم من العمل بسبب جنسيته[2]، وما اصاب النازحين واللاجئين الآخرين من جراء جائحة كرونا في العراق، اصاب الفلسطينين أيضا في العراق.

1.2 النازحون

على الرغم من مضي اكثر من سنتين في القضاء على تنظيم داعش الإرهابي واستعاده العراق كامل الاراضي التي احتلها هذا التنظيم صيف عام ٢٠١٤ وتسبب في نزوح الملايين من الناس، بعد ان سيطر على ثلث مساحة العراق، إلا انه لا يزال هناك 1.4مليون عراقي يقيمون في مخيمات منتشره بأرجاء البلاد وخاصة في محافظات نينوى ودهوك واربيل، ولا زال هؤلاء النازحون يكافحون للعودة إلى مناطقهم التي تدمرت بفعل احتلالها من داعش ومن ثم بفعل الحرب التي شنت ضده.

ان النازحين العراقيين اصبحوا يعانون من مشاكل مركبة ومعقدة بالإضافة إلى عدم إمكانية عودة الكثير منهم إلى ديارهم بعد تحرير مناطقهم، لأسباب أمنية أو اقتصادية أو عسكرية، وأضيفت لمشاكلهم هذه، مشكله جائحة (كرونا)، واصيب البعض منهم بهذا الفيروس، وقد سجلت 14 اصابة في مخيم في دهوك ، وعلى اثر ذلك تم غلق المخيم وتم حجر المصابين والملامسين، وكذلك سجلت اصابة واحدة في احد مخيمات نينوى. وتؤكد وزارة الهجرة والمهجرين التي تعمل بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة الدفاع بانها تقوم في تعفير وتعقيم المخيمات ، وان الوضع هو تحت السيطرة . الا ان منظمة حمورابي شهدت اغلاق كامل وتقييد حركة السكان في العديد من المخيمات في دهوك واربيل ونينوى، والمشكلة قد تتفاقم في ضوء سكن هؤلاء النازحين في الغالب في خيام مكتظة إلى جانب بعضها البعض وتفتقر إلى المقومات الصحية.

[2] - اجراءات حكومة بغداد والامم المتحدة تفاقم معاناة فلسطينيي العراق. متوفر على الرابط : http:// alquds.co.uk تاريخ الدخول 15 أيار 2020.

- ومما زاد في تعقيد مشاكل النازحين وجعلها مركبة كما سبق الاشارة، هو تزامن هذا الوباء (كرونا) مع تدهور الوضع الاقتصادي في العراق الذي يعتمد الاقتصاد الريعي القائم على النفط وعائداته، واقترن هذا التدهور مع التدني الكبير لاسعار النفط ، مما اثر بشكل سلبي على حياة المواطنين العراقيين بشكل عام، والنازحين بشكل خاص، حيث أصبحت شحة في تجهيز الأدوية التي تقدم للنازحين في مخيماتهم، لا سيما وان هناك نازحون كبار السن يعانون من أمراض مزمنة. فعلى سبيل المثال يحمل السيد بدر الدين نجم الدين مدير مخيم (بحركة) في اربيل، الحكومة الاتحادية في بغداد مسؤولية عدم توفير المستلزمات الأساسية لديمومة الحياه للنازحين والى تراجع اوضاع النازحين في المخيم.

كما ان هذه الجائحة المترافقة مع تردي الأوضاع الاقتصادية في العراق انعكست على عمالة النازحين، فان كانت هناك فرص عمل بأجور يومية للبعض منهم، فأن هذه الفرص اختفت تقريبا. فكما يقول النازح شاهر رشو وهو احد نازحي سنجار في مخيم (ديره بون) قرب زاخو: "ان الفترة الحالية هي الاصعب في سنوات النزوح التي يعيشها هو وغيره في المخيم". وفي حديثه أيضا عزا السيد رشو ذلك إلى الحظر المفروض على المخيم بسبب (كرونا) والذي يمنعه من الكسب من خلال مزاولة بعض الأعمال بأجور يومية.

ولم تكتف جائحة (كرونا) بتداعياتها السلبية على الحاله الاقتصادية والصحية للنازحين فقط وإنما كان هناك اثرها السلبي والسيء على التعليم بكافة مستوياته على اللاجئين، حيث تم اتخاذ إجراءات بعدم الاختلاط والتوقف عن الدراسة في جميع مراحلها الابتدائيه والمتوسطة والثانوية، وتم الاكتفاء بالتعليم الإلكتروني بالنسبة لطلبة الجامعات والدراسات العليا، وهذا مما يتطلب مستلزمات تفتقد لها اساسا اداره المخيمات.

بل كانت هناك مشكلة سبقت جائحة (كرونا) بالنسبة للتعليم الذي يخص النازحين واللاجئين، حيث كشف تقرير للأمم المتحدة في شباط من هذا العام من ان الكثير من الأطفال في العراق ما زالوا غير قادرين على تلقي التعليم رغم انتهاء الحرب، ولا يستطيع هؤلاء الأطفال حتى ذلك التاريخ من الحصول على الوثائق المدنية اللازمة لالتحاقهم بالمدارس الحكومية. وقد افاد العديد ممن استطلعت ارائهم بأنهم لا يستطيعون التنقل بحرية داخل وخارج مخيمات النزوح الداخلي، بسبب القيود المفروضة على حركتهم، مما يمنعهم من ممارسات الأنشطة اليومية مثل الذهاب إلى المدارس خارج المخيمات[3]، وهذا كله يعد انتهاكا لحقوق النازحين..

- وكان لأرتفاع حراره الجو في العراق سببا اخر في انتهاك حقوق النازحين، حيث افادت مصادر مطلعه انه بتاريخ ١٢/يونيو/٢٠٢٠، تم تسجيل حالات اختناق لعدد من النازحين بسبب اندلاع حريق في احد المخيمات في محافظه نينوى، حيث كما اوضح عضو مفوضيه حقوق الإنسان في العراق فاضل العزاوي ان "حريقا نشب في مساحات شاسعة من الحشائش والأدغال المحيطة بمخيم الخازر للنازحين التابع لمحافظه نينوى". ونجم عن الدخان المتصاعد كما يقول السيد العزاوي إلى " بعض حالات الاختناق للنازحين والذين تم نقلهم إلى المركز الصحي لمعالجتهم". وأشار أيضا إلى ضرورة " إنهاء معاناتهم الإنسانية"[4]"

وكان من قبل قد توفي طفل قد توفي طفل عمره (٤) سنوات وفتاه (١٨) سنه بحريق في مخيم المدينة السياحية في محافظة الأنبار وذلك بتاريخ ٣١/يناير/٢٠٢٠، علما من ان هناك اكثر من نصف مليون نازح من أهالي نينوى لا يزالوا في محطات النزوح، ويعد مخيم (الخازر) احد اكبر مخيمات النزوح في العراق.[5]

ومع ان سياسات حكومة الكاظمي تتجه لانهاء ملف النازحين والعمل على عودة العراقيين الى ديارهم الاصلية او الاندماج في مناطقهم الجديدة والتخلص من المخيمات ، الا ان المخيمات لا يمكن ان تختفي دون دعم مقومات العودة أو الاندماج ، والبحث عن حلول مستدامة.

- وفي هذا السياق يؤكد علي عباس جهاكير المتحدث الرسمي باسم وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، ان "عدد مخيمات النازحين في العراق حاليا يبلغ (٨٦) مخيما بعدما كان العدد (١٨٤) وتحتضن نحو (٦٨) الف نازح موزعون بصورة متفاوتة بين (٤٠) و (٤٠٠٠) عائلة في كل مخيم من تلك المخيمات المقامة في كل من اقليم كردستان ونينوى والأنبار بشكل رئيسي وفي محافظات أخرى على نحو اقل مثل ديالى وكربلاء وبغداد ". وأضاف ان "النازحين إلى مخيمات الإقليم هم من مناطق سنجار والموصل وسهل نينوى، وهم العدد الأكبر منوها بأن " عدد المخيمات في محافظه الأنبار كبير، إلا ان اعداد قاطنيها قليلة لان نسبه العائدين إلى مناطق سكناهم بلغت ٩٥٪ والنسبة المتبقية هم، أما مطلوبون عشائريا أو امنيا أو مناطق سكناهم مدمره". وأشار إلى انه " توجد في جنوب الموصل (٦) مخيمات وفي دهوك (١٧) مخيما وفي اربيل (٦) مخيمات و (٤) مخيمات في السليمانية ومخيمان في كركوك و (٣) مخيمات في ديالى وفي

---

[3] - الامم المتحدة : الاطفال بمخيمات النزوح غير قادرين على تلقي التعليم والنازحين . متوفر على الرابط : htttp://Yaqein.net ، تاريخ الدخول 20 ايار 2020.

[4] - تسجيل حالات اختناق بين النازحين بسبب حريق في مخيم الخازر ، متوفر على الرابط : http://yaqein.net ، تاريخ الدخول 20 حزيران 2020

[5] - الانبار: حريق في مخيم النازحين بالحبانية يسفر عن مصرع طفل وفتاة . متوفر على الرابط http://yaqein.net ، تاريخ الدخول 20 حزيران 2020.

بغداد يوجد مخيمان رئيسيان وفي الأنبار بحدود (٢٧) مخيما، ومخيم واحد في كل من صلاح الدين وكربلاء".[6]

وتتابع منظمة حمورابي لحقوق الانسان عن كثب برامج الحكومة من اجل تشجيع العودة الطوعية ومحاولاتها من اجل غلق ودمج المخيمات في الانبار ونينوى وكربلاء وديالى بالاضافة الى مخيمات اقليم كردستان العراق ، الا ان هذه البرامج تواجه تحديات كبيرة ، خاصة ان وزارة الهجرة والمهجرين التي تقع عليها هذه المسؤولية تقف عاجزة عن تأمين مقومات العودة التي تتطلب اصلاح البنى التحتية للمناطق الاصلية للنازحين ، من مستشفيات ومدارس وطرق وكهرباء وانارة وغيرها بالاضافة الى ترميم واعادة اعمارالاسواق والدور المهدمة، في ظل عدم اقرار موازنة عام 2020، وعدم وجود تخصيصات مالية كافية ، وكذلك عدم تنفيذ برنامج التعويضات للمتضررين بسبب الضائقة الاقتصادية التي تواجهها الحكومة بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط . كما ان التخصيصات التي كانت قد استقطعت من ميزانية الوزارة والتي تبلغ بحدود 370 مليون دولار والتي منحت للمحافظات المحررة (نينوى ، الانبار ، صلاح الدين ، ديالى ، ومناطق من كركوك) لأعادة اعمارها ، عجز المحافظين من استخدامها للاهداف التي استقطعت من اجلها و لم يتم صرفها بالشكل الصحيح. كما تلكؤ وبطؤ وزارة الهجرة والمهجرين في تزويد العائدين بمنحة 1.5 مليون دينار ، والبيرقراطيات الحكومية السائدة التي تؤخر وصول السلات الغذائية الى العائدين . وفي ظل هذه التحديات وعدم قدرة الحكومة في تأمين مقومات العودة ، فان اعادة المواطنين الى مناطقهم قد يضعهم في ازمات اكبر ، خاصة ما تواجهه مجتمعات الاقليات ، خاصة الايزيديين والمسيحيين ، الذين تناقصت اعدادهم بشكل مذهل في ظل لامبالاة حكومية وغياب الحوكمة لاحتواء اوضاعهم والعمل على استقرارهم .

- فالمسيحيين بالرغم من عودة ما يقارب 50% من اعدادهم قبل تهجيرهم ، الا ان هنالك مناطق لا تزال تواجه معوقات مثل بلدة باطنايا التابعة لقضاء تلكيف وتبعد 5 كم شمالا عن مركز تلكيف ، اذ لم يعد اليها سوى مايقارب 100 عائلة من اصل 1000 عائلة كانت تسكنها في 2014 ، لعدم قيام الدولة بجهود كافية اعادة الاعمار ودعم مقومات العودة الاخرى ، وان اكثر الجهود المبذولة في ذلك تعود للمنظمات الدولية والكنيسة ، كما ان غلق الطرق المؤدية اليها نتيجة الصراعات بين بغداد واقليم كردستان نتيجة التنافس السيء على مناطق سهل نينوى يحرم ابنائها من المسيحيين والايزيديين من ممارسة حرياتهم وحياتهم الطبيعية . كما ان المسيحيين لم يستطيعوا العودة الى مركز قضاء تلكيف لوجود نازحين من الساحل الايمن من الموصل لا يزالون يشغلون بيوتهم ، وكذلك وجود سجن التسفيرات الرئيسي الخاص بجرائم الارهاب في نينوى ، واقتران ذلك بوجود اربعة محاكم مختلفة الاختصاصات ، مما جعل مركز القضاء يستقطب سكان ليسوا بالاصل من القضاء مما خلق نوعا من التغيير الديموغرافي، اثر بشكل ملحوظ على التركيبة السكانية في القضاء.

وفي برطلة اذ لا يزال اكثر من 400 عائلة من برطلة تعيش في اربيل وعينكاوا تعزف عن العودة اليها لأسباب عديدة، اغلبها ترتبط بعدم الاطمئنان من الوضع الراهن ووجود مشاكل مجتمعية بين المكونات فيها .

اما مسألة عودة الايزيديين الى سنجار، فبالرغم من بدء حركة عودة انطلقت منذ شهر ايار من هذا العام ، الا ان الوضع في سنجار صعب ومؤلم ، اذ تشهد مدينة سنجار صراع اقليمي ومحلي، فقد دخلت تركيا على الخط متحججة بوجود نفوذ للحزب العمال الكردستاني فيها والمعارض للنظام التركي ، وشهدت مؤخرات قصفا تركيا لمقرات هذا الحزب وفعالياته العسكرية . كما تشهد سنجار تجاذبات سياسية وامنية بين عدة مراكز نفوذ مدعومة من بغداد من جهة واربيل من جهة اخرى وبالتالي وجود ادارتين تتحكم بالقضاء كل ادارة تمثل جهة معينة ووجود صراعات بينها ، بما معناه وجود قائممقامين ، وانعكاس ذلك على توقف المشاريع الخدمية ومشاريع اعادة الاعمار ، اذ لا تزال المنشآت الرسمية بحاجة الى التأهيل ، وان المشاريع الزراعية التي يتسم بها القضاء مدمرة ومهملة ، كما ان الاسواق والمدارس والمراكز الصحية بحاجة الى اعادة التأهيل ، لتشجيع الناس الى العودة ، كما ان المنطقة بحاجة دعم السكان العائدين بمشاريع صغيرة لتحريك عجلة الحياة في سنجار وتمكين الاهالي والشباب من الوصول الى العمل والتعليم والصحة وغيرها .

كما يواجه الايزيديون وغيرهم من الاقليات تحدي اخر ، هو سعي الحكومة العراقية باعادة ما يقارب 31 الف نازح عراقي اغلبهم من العوائل التي انخرط ابنائها مع داعش ، بما فيهم ما يقارب 8 الاف امرأة وطفل بدون معيل . وتخشى الاقليات اسكانهم قرب مناطق الاقليات ، خاصة ان الحكومة كانت قد اعدت مخيما لهم في زمار لاقى اعتراضا واسعا من الاهالي لقربه من مناطق ومجمعات الايزيديين في سنجار والتركمان في تلعفر. الامر الذي دعا الى التفكير في البحث عن موقع بديل ، ويتوقع ان يتم اختيار موقع اخر لاسكانهم جنوب الموصل ضمن محيط بلدة الكيارة .

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى ما سلطت عليه سلسيليا خيمينيز داماري مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين بعد زيارتها للعراق في شباط ٢٠٢٠، حيث أعربت في لقاءاتها عن قلقها بشأن الأقليات العرقية والدينية، أو ما يطلق عليه مكونات المجتمع العراقي التي نزحت بسبب الاضطهاد في المواقع التي سيطر

[6] - الهجرة تكشف اعداد المخيمات والنازحين ، متوفر على الرابط : http://ina.iq ، تاريخ الدخول 15 نيسان 2020.

عليها داعش مشيرة، إلى ان هذه الأسر تتعرض للتهديد والمضايقة والعنف في مناطق النزوح ومناطقهم الاصيلة ويحرمون من الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم.[7]

احصائيات عن النزوح والنازحين ٢٠٢٠[8]
١,٠٠٨,٥٢٤ عائلة نازحة
٣,٨٣٦,٢٩٨ نازح مسجل رسمي
٤٢٤,٨٤٥ عائله نازحة عائدة
١,٣٤٣,٥٥٠ نازح عائد مسجل رسميا ، تعد نينوى - الأنبار - صلاح الدين المحافظات الأولى بعدد النازحين.
١١٦ مخيم للنازحين
٥٨ مخيم مغلق
١١,٧٥٨ عائله نازحة تعيلها نساء
١,٦ مليون طفل نازح
١,٩ مليون امراه نازحة
٦٥١١ حالة ولادة في المخيمات.
٧٢٧ حاله وفاة في المخيمات.

التوصيات:

تدعو منظمة حمورابي لحقوق الانسان الحكومة ومؤسسات الدولة الاخرى الى ما يلي:

- العمل على تطوير منظومة قانونية واضحة لحماية اللاجئين ووضع سياسات متكاملة ومتناسقة في تنظيم اوضاعهم، من خلال ما يلي:
  - تشريع قانون شامل للاجئين ينظم اوضاعهم ويشمل جميع فئات اللاجئين سواء كانوا لاجئين سياسيين او لاجئين لاسباب اقتصادية او انسانية بحثاً عن الامان او غيرها
  - المصادقة على اتفاقية جنيف الدولية الخاصة باللاجئين للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها 1967
  - وضع سياسات تتعامل مع اللاجئين والنازحين تتناسب والتزامات العراق الدولية التي تكفلها الاعلانات والصكوك والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان.
- العمل على توفير البنى التحتية في استقبال اللاجئين وتعزيز المقومات المطلوبة لاندماجهم في المجتمع العراقي من حيث الاسكان والتعليم والصحة الجسدية والنفسية ومسألة المشاركة والانتماء والمواطنة والتجنس.
- العمل على توفير فرص العمل للاجئين والنازحين والاهتمام برعايتهم الصحية، وحمايتهم وتوفير لهم التعليم وتذليل المعوقات التي تقف دون حصول اللاجئين على التعليم المناسب. وكذلك توفير سكن ومأوى لائق للاجئين بما يؤمن لهم العيش الكريم.
- وعلى الصعيد الاقليمي والدولي تحث منظمة حمورابي لحقوق الانسان المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالامر لمساعدة العراق في توفير الاحتياجات اللازمة لحياة افضل، والخبرات والمساعدات لمساعدة اللاجئين وادارة شؤونهم وكذلك مساعدة العراق في الاسراع في تشريع قانون اللجوء ينسجم مع المعايير الانسانية.

2- الحراك الجماهيري.. ومطالب المتظاهرين

ان المتتبع لمجريات الاحداث التي تعاقبت على البلاد بعد عام 2003 يرى بانه بعد كل مرة يحاول فيها الشعب ان ينتفض ويثور على السلطة، اما ان تقمع بالقوة المفرطة، او تمتص ويفرغ محتواها، او يستغلها ويركب الموجه حزب او تيار ما يحرفها ويجني ثمارها ، كما حصل في تظاهرات 2011، 2013، 2015.

[7] - النازحون داخليا في العراق: بين مطرقة الحرمانمن الحقوق وسندان العودة المحفوفة بالمخاطر، متوفر على الرابط: http://news.un.org ، تاريخ الدخول 15 اذار 2020.
[8] - محمد القيسي : الرقمنة العراقية ، Mohamed Al- Qaisi 2020

لقد وصلت البلاد الى حالة الانسداد السياسي، منذ تشرين من العام الماضي 2019 مروراً بالنصف الأول من هذه السنة تفاقم وضع العراق بحالة من العقم السياسي وتجاذبات مختلفة انعكست على مجمل الاوضاع في البلاد فالفوضى عارمة والفساد بات الهوية الافتراضية المرادفة اينما يذكر اسم العراق، والعملية السياسية في هرج ومرج؛ اذ مازالت المحسوبية والمحاصصة هي الاساس في منح المكاسب والمنافع من جهة، والتغطية على الخطأ والمسؤولية من جهة اخرى، حتى بات السارق لايخاف القانون والسياسي لا يأبه ولا يحترم الشعب، والامن مفقود والخوف موجود، والبطالة منتشرة والرشوة مستشريه.

لم يرقَ رد الفعل الحكومي الى المستوى الدراماتيكي المتصاعد للاحداث وحجم الخسائر بالشهداء تجاوزت 570 شهيداً و الا لاف من الجرحى، اذ كان تقريرنا السنوي لعام 2019 وقد سجل (514) شخصاً قضوا في الاحتجاجات اغلبهم من المدنيين وبينهم ضباط ومراتب من الاجهزة الامنية العراقية، اما اعداد الجرحى بلغ (11982) شخصاً. فضلاً عن اعداد كبيرة من المعتقلين في مختلف ساحات التظاهر. هذا الى جانب تعرض (68) بناية حكومية الى الاعتداء والحرق ومايقارب (168) محلاً ومخزناً تجارياً تعرضت الى الحرق والتدمير بالاضافة الى تعرض (103) مقراً ومكتباً تابعاً للأحزاب السياسية الحاكمة الى الاعتداء والحرق و(8) محطات تلفزيونية واجهت هجمات واعتداءات مختلفة كما تعرضت دور ومدارس ومراقد الى الاعتداء.

وازاء كل هذا اتسمت استجابة الحكومة ومؤسسات الدولة الاخرى لمعالجة الموقف وكعادتها بمنتهى الاستخفاف وعدم تحمل المسؤولية واللامبالاة بمطالب المتظاهرين المحتجين، مع التشبث بالاحتفاظ بالمواقع والمناصب والامتيازات والمراهنة على الاستمرار بخداع الشعب وكسب الوقت، وهي سياسات باتت مفضوحة لدى معظم العراقيين خاصة الشباب الذي بدأ يمتلك وعياً وحضوراً واصراراً على احداث التغير وقد اظهر الشباب عدم قناعتهم بالممارسات والوسائل التي استخدمت لامتصاص غضبهم عن طريق استقالة الحكومة بينما المشكلة لا تمكن فقط بأستقالة الحكومة لوحدها وما الحكومة في نظرهم الا جزءا لا يتجزا من منظومة الفساد التي تضرب السلطات الثلاث، وما استقالتها سوى لعبة من الاعيب الخداع والمماطلة والتسويف للتشبث بالسلطة لاطول مدة، وقد عد المحتجون دعوة الكتلة الاكبر لتشكيل حكومة اخرى ماهي الا مسرحية جديدة لأستمرار مسلسل تدوير نفس الوجوه الكالحة الموجودة في السلطة.

ومن هنا تود منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تبين ومن خلال لقاءاتها المتواصلة مع الناشطين وعدد من المتظاهرين ومراقبتها الميدانية للمظاهرات والاحتجاجات في الميدان، ان التعامل مع الاحتجاجات الكبيرة والمظاهرات خلال النصف الاول من عام 2020 وان اختلف بعض الشيء بعد ان استلم السيد الكاظمي دفة رئاسة الحكومة في شهر رمضان الماضي، الا ان المنظمة تعبر عن قلقها العميق عن طبيعة العنف العشوائي الذي لا تزال تستخدمة الاجهزة الامنية ضد المتظاهرين واستمرار افلات الجناة والمعتدين عليهم من العقاب. تعاملت الاجهزة الامنية بشكل غير مهني دون اتخاذ اي اجراءات احترازية لتجنب العنف مع المتظاهرين خاصة في الناصرية وبغداد وغيرها من المحافظات، مستخدمة الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع بأسلوب لا ينم عن وجود تأهيل في التدريب بمهنية في التعامل مع الاضطرابات والاحتجاجات المدنية.

كما ان لقاءات المنظمة مع المحتجين تظهر طبيعة العنف الحكومة في قمع حرية التعبير والصحافة والاعلام، وقد تابعت المنظمة ممارسات تقييد الحق في حرية التعبير عن طريق حجب حزمة الانترنيت لفترات متويلة وكذلك مداهمة مكاتب القنوات الاخبارية والتضييق وملاحقة الناشطين و الاختطاف وقتل عدد منهم مما تأكد لدى منظمتنا فرار العديد منهم خارج البلاد بسبب تعرضهم للعنف و الملاحقات المتكررة من الاجهزة الامنية او تلقي تهديدات على هواتفهم وبريدهم الالكتروني من جهات غير معروفة.

3- تطالب منظمة حمورابي بقانون حماية الناشطين المدنيين.

1-2 مميزات الحراك ونتائجه:

بلا ادنى شك ان وضع البلاد امام استحقاقات لابد منها،بحيث اصبح العراق بعد 1 تشرين ليس هو نفسه قبل ذلك.

ان حكومة السيد الكاظمي الحالية ماهي الا مخاض ونتاج لحراك تشرين الشعبي، كحكومة انتقالية بواجبات محددة في اطار المطالب الشعبية للحراك التي عبرت عن ارادة الشعب العراقي، و ناتي الى اهم مميزات هذه الانتفاضة والتي تبرز من خلال عدة مؤشرات وهي:-

1- كونها ولأول مرة منذ عام 1958 تخرج هكذا مظاهرات من دون ان تدعو لها جهة حزبية او حكومية او دينية، بمعنى مضاف انها تظاهرات عفوية تحركها مطالب مشروعة.

2- اغلب المتظاهرين هم فئة الشباب الذين وعوا وتربوا في كنف الديمقراطية الجديدة بعد 2003 التي تتحرك بموجب توافقات طائفية ومناطقية، ولم يعيشوا او يختبروا سنوات الحصار والقحط والاستبداد السياسي قبل ذلك التاريخ.

3- عدم تبلور قيادة مركزية واحدة لهذه الاحتجاجات، وهو تطور ان حصل يعطيها زخماً واندفاعاً واستمرارية من خلال عدم التمكن من استهداف قياداتها او منظميها وكأنها تنظيم خيطي.

وبالرغم من محاولات القوى المسيطرة على مفاصل العملية السياسية احتواء حركة الشباب المنتفض في محافظات العراق وخاصة الجنوبية الا ان المحتجين على الواقع القائم استطاعوا تحقيق عدة انجازات ويمكن تلخيصها بالاتي:-

4- التجاوز على الاختلاف الطائفي والديني والقومي والذي كان يعد الوتر الذي يعطي نغمة النشاز في السمفونية العراقية لاسيما بعد حالة الاندماج والتلاحم والتعاطف الشعبي داخل ساحات الاعتصام، فلا احد يهتم بالهوية او قومية او نسب او جنس احد.

2- اظهرالشباب المنتفض نضوجاً ووعياً وطنياً لا نظير له .

3- استطاع المنتفضون ايصال رسالة مفادها ان الشعب العراقي لا زال فيه من القوة وعدم الاستكانة وقدرة في تحقيق التغيير وانه شعب حي ينبض بالحياة والأمل.

4- حرص المنتفضون على سلمية و استقلالية وحيادية الانتفاضة ووطنيتها، وظهر ذلك جلياً عبر الشعارات والهتافات التي حملها.

2-2 غياب القيادة:

هناك تياران سيطرا على توجه الحراك منذ بدايته، الاول واقعي يميل الى فكرة ضرورة انبثاق قيادة واضحة للثوار تستطيع ان تمثلهم وتلخص مطالبهم، والثاني مثالي يميل الى مفهوم القيادة الجماعية ويقترب من الشعبوية، وكل تيار له مبرراته، فالثاني يخشى من استهداف القيادة المبكر وبالتالي من الممكن ان تجهض الانتفاضة، او يستغلها بعض المنتفعين ويحرفونها لصالحهم، اما مبررات التيار الاول فتنطلق من مفهوم وجوب تواجد قيادة واضحة تستطيع ان تاخذ على عاتقها التفاوض مع الحكومة وايصال صوت الحراك من قبل نخبة تمثل الحراك؛ فمن غير المنطقي او المعقول ان تتفاوض الحكومة مع عدة الاف من المنتفضين، ومن جانب آخر من الطبيعي ان يركب موجة الانتفاضات منتفعون او انتهازيون مهما كانت درجة الحرص على منع ذلك، او حتى اشخاص وطنيين قد يتحولون الى شيء آخر بعد صعودهم الى قيادة الحراك، المهم هنا وجود الجماهير الواسعة التي تتمكن فيما بعد من تشخيص الصالح والطالح في قيادتها، وبالتالي قد ينبثق من الحراك حركة او حزب سياسي او حتى عدة احزاب تستطيع ان تاخذ زمام المبادرة وتنافس القوى السياسية النافذة في المرحلة القادمة والتي حددها السيد الكاظمي بتاريخ 2021/6/6، وهي مدة مناسبة لخلق مكافئ سياسي يعمل على تطبيق مبدأ الازاحة والاحلال اذا التزمت الحكومة والبرلمان بتعهداتها امام الشعب.

مطالب وشروط المتظاهرين

تلخصت مطالب الحراك بمجموعة شروط وضعتها عدة تنسيقيات اخذت على عاتقها تنظيم الحراك وربما يعد ذلك نواة لقيادة موحدة لهذا الحراك، ويمكن تلخيصها حسب الاهمية بالاتي:-

1- حل الحكومة والبرلمان والدعوة الى انتخابات مبكرة.

2- الكشف عن هوية ومحاكمة قتلة المتظاهرين.

3- تشكيل محكمة خاصة لمحاسبة الفاسدين.

4- تشريع قانون انتخابي جديد يتناغم مع الواقع الاجتماعي والسياسي للبلد ويتيح للشخصيات الوطنية المستقلة الفرصة للفوز بالانتخابات، ومنع تدوير الوجوه القديمة واعادتها الى العملية السياسية، ولذلك تقترح منظمة حمورابي لحقوق الانسان عدة نقاط يمكن ان تكون مقومات مهمة لاجراء انتخابات نزيهه من اجل حماية العملية الانتخابية من التزوير وحماية صوت الناخبين وجهود المرشحين العراقيين يمكن للبرلمان دراستها لادراجها ضمن قانون الانتخابات او ضمن انظمة ولوائح مفوضية الانتخابات وهي كما يلي:-

- تجميد التصويت الخاص والخارج (دورة واحدة).
- إعتماد البطاقة البايومترية طويلة الامد، أو الموحدة للناخب.
- عدم ترشح أي نائب أمضى دورتين في البرلمان.
- تعهد مزدوجي الجنسية بالتنازل عنها عند الفوز.
- يكون المرشح من سكنة المحافظة ١٠ سنوات.
- استبعاد أي مرشح لديه ملفات فساد في القضاء.
- اعتماد تقسيم الدوائر على اساس كل محافظة دائرة انتخابية واحدة هو امر يحقق العدالة الانتخابية في الوقت الحاضر فضلا عن انه قابل للتطبيق ويحقق لنا انتخابات مبكرة.
- اعتماد القائمة المفتوحة والترشيح الفردي طريقة للترشيح في الانتخابات المبكرة، كونه يعالج بشكل كبير التحديات التي واجهت النظام الانتخابي السابق والمتمثل بتوزيع المقاعد على اساس القوائم ومن ثم على اساس المرشحين.
- يلزم المرشحون من افراد القوات المسلحة والاجهزة الامنية والدرجات الخاصة بتقديم استقالتهم قبل ستة أشهر من تاريخ فتح باب الترشيح.
- وضع شروط جزائية لمنع استخدام المال السياسي واستغلال المنصب وممارسة التهديدات وعدم تنفيذ القوانين والتعليمات.
- ضمان مشاركة واسعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية بالاشراف والمراقبة مع مشاركة ممثلي ساحات التظاهر وبالتنسيق مع الاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية.
- في حالة الطعن في اي مركز اقتراع او محطة اقتراع تلتزم المفوضية بإعادة العد والفرز اليدوي وبحضور وكلاء الكيانات السياسية والمرشحين الاخرين وممثلي منظمات المجتمع المدني، وتعتمد النتائج على اساس العد والفرز اليدوي.

•تشكل لجنة مشتركة من القضاة المتقاعدين واتحاد الحقوقيين ونقابة المحامين وخبراء من ساحات التظاهر للأشراف على النظر بالطعون المقدمة من قبل الاحزاب المشاركة في الانتخابات مع الهيئة القضائية المختصة بذلك.

•تلتزم المفوضية بإعلان النتائج خلال 24 ساعة من انتهاء الاقتراع من خلال شاشات خارجية في كل محافظة ويتم نقل النتائج عبر شاشات التلفاز مباشرة عبر الشاشة المخصصة من المفوضية.

•منع نقل الصناديق من المراكز الانتخابية وتزويد النتائج لكل المراقبين ووكلاء الكيانات ومنظمات المجتمع المدني بنسخة من النتائج في كل محطة من المحطات الانتخابية فضلا عن تعليقها على جدار المركز وحمايتها من التلف ولمدة 3 أيام.

•الغاء أصوات الاحزاب والمرشحين حصرا من الذين يستخدمون المال السياسي والتهديدات المسلحة والاستغلال الوظيفي بهدف التأثير في نتائج الانتخابات والتحكم بإرادة الناخب العراقي ويخالفون القوانين والتعليمات الخاصة بالعملية الانتخابية دون اللجوء لالغاء المحطة او المركز الانتخابي.

•تصويت المهجرين داخل او خارج العراق يتم من خلال امتلاكهم بطاقة بايومترية ذات البصمة والصورة او اعتماد البطاقة الوطنية الموحدة.

•اصلاح الخلل في احتساب كوتا النساء التي ناقضت الروح الاصلاحية لمسودة القانون

•في حال اصرت المفوضية باستخدام أجهزة تسريع النتائج الالكترونية في عملية العد والفرز بدلا من العد اليدوي من المهم ان تراعي الامور الاتية:-

أ- التعاقد مع شركات عالمية رصينة متخصصة لحماية أجهزة العد والفرز الالكترونية من التزوير والتهكير ومراقبة أدائها أي))حماية الوسط الناقل والرامات والسيرفرات من التهكير والتزوير).

ب- وجود شهادة فاحصة من شركات عالمية تثبت صلاحية أجهزة العد والفرز الالكتروني وبأشراف الامم المتحدة والرقابة المالية.

ت- اجراء تجربة مطابقة بين العد والفرز الالكتروني واليدوي.

2-3 الحلول والمخارج لأجل التغيير الجاد:

ولكي تنجح تجربة التغيير في العراق نود طرح عدة افكار نراها مناسبة لصياغة العقد الاجتماعي الجديد:-

1- خلق رؤية واضحة وعميقة تتجسد منها الافكار والتطلعات مبنية على اساس من المساءلة والشفافية.

2- تحرك فرد او مجموعة صادر عن ايمان بمعنى مواطنة ومكرر من قبل الاخرين من الممكن ان يؤثر في النظام بسرعة كبيرة ويحدث تاثيراً مادياً واسعاً؛ فالسلطة الحقيقية تكمن في المجالس الشعبية والنقابات والاتحادات والمنابر العامة واحتشاد الاصوات الوطنية المخلصة الداعية الى الحق في المواطنة المتساوية والافعال المخلصة، وستتمكن صيغ التنظيم هذه من الفوز بالمشروعية.

3- التنظيم والترابط الوظيفي المحدد لخدمة اهداف وطنية معينة بما يجعل تنفيذها وممارستها قائمة على المشاركة والمناقشة الواسعة في صنع القرار، وان عملية صنع القرار تكون افضل حينما يشمل الناس الاكثرمصلحة وتأثراً ، بما فيه النساء وعندما تكون القرارات لمصلحة الحشود الكبيرة تكون النتائج لافتة ومثيرة.

4- استعادة السيادة والهيبة للدولة من خلال تحمل الناس للمسؤولية وادارة شؤون الدولة بارادة عراقية ذاتية بعيدة عن التدخلات والوصايات، وهذا لايتأتى بسهولة بل يعتمد على مستوى استجابة حكومة السيد الكاظمي لهذه المطالب والشروط.

3- المفقوين والمغيبون قسرياً

- لقد دأبت منظمة حمورابي لحقوق الانسان على متابعة ملف المغيبين والمختفين قسرياً وتوثيق معلوماتهم وعرضها في تقاريرها الدورية المستمرة. مع العلم ان الحكومات العراقية التي تعاقبت على السلطة في العراق بعد 2003 لم تعر لهذا الملف اهمية كبيرة على الرغم من استمرار اصوات المطالبين بوضع حل لهذا الموضوع بل ان تلك حكومات سكتت عنه واهملته في ظل العنف المستمر الذي اتسمت به تلك الفترة، الان ان اللافت ان حكومة السيد مصطفى الكاظمي بدأت بالحديث عن ملف المغيبين ومختفين ومعاناة عوائلهم، وهذا يعد خطوة ايجابية، نأمل ان تترجم بشكل عملي على صعيد الواقع.
- ان تغييب المعارضين واخفاء المحتجين على السياسات والاداء الحكومي لا ينسجم ومبادئ الديمقراطية والتوجهات المعلنة في السعي لقيام دولة ذات نظام ديمقراطي تعددي يتأسس على مفاهيم العدالة واحترام حقوق الانسان. فالنظام الحالي الذي جاء على انقاض النظام الدكتاتوري السابق استمد شرعيته ومشروعيته من المظلومية التي كان يعاني منها الشعب العراقي من سياسات الحزب الحاكم الواحد قبل ٤/٩/ ٢٠٠٣ والتفرد بالسلطة وعدم السماح بالتعددية الحزبية وممارسة الانتخابات لإختيار الطبقة السياسية التي تمثل الشعب وكذلك عدم الفصل بين السلطات وحرية التعبير والمحور الأهم ملف حقوق الإنسان بكل تفاصيله (إعتقالات وإعدامات لأسباب سياسية، في بعض الأحيان تصل الى حد التغيب القسري، وكبت الحريات الشخصية وغيرها) .

1. إن ظاهرة الخطف والتغييب القسري برزت في ظل السلطات العراقية الحاكمة المتعاقبة بعد ٤/٩/ ٢٠٠٣ حيث كانت المجاميع المسلحة الإرهابية وغيرها تخطف وتغيّب بالمواطنين العراقيين العزل لأسباب طائفية، كما تورط العديد من الذين في السلطة في التغطية على سلوك الميليشيات الإرهابية المحسوبة عليها ومن جهة أخرى لا بل شارك البعض من المحسوبين على الدولة في خطف وتغييب الناس وزجهم في السجون السريّة بحجج مختلفة والأمثلة كثيرة على ذلك (الطرق السريعة والمناطق المختلطة وملجأ الجادرية والسدة في مدينة الصدر وغيرها من قبل المليشيات والقاعدة وأخواتها وجهات حكومية)
2. استفحلت ظاهرة التغيب القسري والخطف والمفقودين بعد ٢٠١٤/٦/٩ واجتياح تنظيم داعش الإرهابي عدد من المحافظات (نينوى والانبار وصلاح الدين وأجزاء من ديالى وكركوك وسنجار) حيث قامت بخطف الكثير من المواطنين المعارضين لسلوكهم الإرهابي الظلامي وتم تغييبهم وإعدامهم وكذلك قام بخطف منتسبي الاجهزة الأمنية الحكومية وتصفيتهم ومثال ذلك (مجزرة سبايكر والتي راح ضحيتها اكثر من ١٧٠٠ منتسب) وأصاب الأقليات حصة كبيرة من الخطف والتغيب والقتل (كالمسيحيين والايزيديين والشبك وغيرهم)، وما قضية (سبي الايزيديات والمسيحيات وغيرهم) إلا مثال على اجرامهم.
3. من الجانب الأخر وبسبب ضعف الحكومة المركزية وتفشي الفساد الإداري والمهني والحرب على داعش وتشكيل الحشد الشعبي الحكومي برز امراء حرب لديهم اجندات مشبوهة، قاموا بتصفية الحسابات مع سكان المدن المذكورة آنفاً ومارسوا اعمال القتل والتنكيل والتغييب تحت مبررات تحرير المناطق من الارهاب وقد غيب الألاف من المواطنين في محافظات (نينوى والأنبار وصلاح الدين وأجزاء من ديالى وكركوك وبعض مناطق بغداد ومحيطها وشمال بابل وجرف الصخر وسيطرة الرزازة والصقلاوية والدور و سامراء وغيرهم) ولم يعرف مصيرهم لحد الآن.
4. بعد إنطلاق الحراك الجماهيري في تشرين الأول 2019 لشباب العراق الواعي ضد الفساد الحكومي، تعزز دور ما يسمى "بالطرف الثالث" الذي لا تزال السلطات العراقية لم تحدد هويته حيث الخطف والتغيب لمئات المتظاهرين السلميين في بغداد والمحافظات الأخرى ولا تزال مستمرة لغاية الآن ولو بنسبة اقل حاليا بعد تسلم حكومة مصطفى الكاظمي في نيسان /2020.
5. وقد لاحظت منظمة حمورابي انه بين الحين والآخر تظهر بيانات حكومية خجولة للحد من ظاهرة الخطف والتغيب القسري لكن بدون أفعال مما يدل على عدم وجود إرادة حكومية لحسم هذا الملف ومثال ذلك حادث اغتيال الخبير الامني هشام الهاشمي، وبالرغم من تشكيل عشرات اللجان الامنية

لكن لم تظهر نتائج واضحة للتحقيقات، وكذلك قضية خطف الناشطة الألمانية (هيلا مويس) قرب شارع ابو نؤاس وعثر عليها في منطقة البلديات ولم يكشف ماهية الجناة وارتباطاتهم وكذلك حادث خطف الصحفيين الفرنسيين الثلاثة مع مترجمهم العراقي قرب شارع ابو نؤاس بداية العام الحالي واطلق سراحهم في ما بعد دون اي تفاصيل تذكر عن الجهة التي قامت بأختطافهم وكيفية تحريرهم، وغيرها من حالات مشابهة بالعشرات، ناهيك عن استهداف السفارة الامريكية بقصف عشوائي لا يرعب الا العراقيين بالاضافة الى تعميق ومعضلة عزل العراق دولياً.

6. .مع إن الأمم المتحدة والمتمثلة ببعثتها الخاصة في العراق برئاسة السيدة جينين - بلاسخارت تقدم التقارير الدورية والسنوية والمتضمنة حالات الخطف والتغيب القسري للمواطنين والإستخدام المفرط للعنف ضد المتظاهرين، الا ان هذا الملف لا يزال لم يلق الاهتمام الكافي، بالرغم من خطورته على مياه العراق.

ويبين الجدول ادناه اعداد المختطفين والمفقودين للفترة من ٢٠١٩/١٠/١٦ ولغاية ٢٠٢٠/٦/١٨ الصادر من مفوضية حقوق الانسان العراقية.

المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم	المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم	المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم	المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم	المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم	المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم	المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم	المخطوفين والمفقودين	اطلاق سراحهم
55	7	1	1	0	1	0	2	0	0	2	2		لا يوجد	3	1	12	12

المجموع الكلي = ٧٥

المطلق سراحهم = ٢٢

المتبقي = ٥٣

7. إن قضية التغييب القسري والخطف والمفقودين في العراق باتت ازمة مجتمعية مزمنة ومتراكمة وتحتاج الى حلول حاسمة لأن الاعداد كبيرة جدا وأغلبها من ابناء عوائل متشردة او معدومة و بالمقابل ان الحكومة عاجزة وضعيفة في هذا الملف. ان وضع حلول عاجلة يتطلب ما يلي :

- ارادة حكومية حقيقية في حل هذا الملف ابتداءاً من الدعم المادي للعوائل وتخصيص مبالغ مالية شهرية من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لحين حسم ملفات ذويهم المغيبين و التي مر عليها سنوات عديدة دون حل.
- ان تأخذ الحكومة العراقية على عاتقها فتح منفذ حكومي واحد يشمل جميع الدوائر ذات الإختصاص لإستلام معاملاتهم وإنجازها وذلك لتقليل الروتين والحسم السريع لملفاتهم وخاصة ان منظمة حمورابي وثقت حالات لاشخاص يتابعون معاملات ذويهم اختفوا لمدة تزيد عن (6) سنوات او اكثر ولا تزال معاملاتهم لم تنجز وهناك المئات بل لربما اللالاف يواجهون ذات المشكلة.

8. وبلا شك ان الحكومة تتحمل مسؤولية رعاية مصالح الشعب وصيانة مقدرات وثروات البلد ويقتضي عليها النظر بمقياس واحد لجميع افراد المجتمع،وان تنظر بعين العدل لجميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم وميولهم السياسية والدينية والعرقية .

4- سنجار الوضع الامني والاقتصادي في مسألة عودة النازحين الايزيديين اليها

رغم مرور نحو أربع سنوات على تحرير سنجار من تنظيم داعش، ما زال 82% من سكان قضاء سنجار (غرب الموصل) خارجها لأسباب عدة، أبرزها الخوف من الصراعات السياسية والأمنية بين الأطراف التي تتقاسم السيطرة عليها والتجاذب السياسي والامني بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وسيطرت فصائل الحشد الشعبي على وسط سنجار وجنوبها ومساحات واسعة من الشريط الحدودي العراقي السوري، بعد انسحاب قوات البيشمركة منها ، وتتقاسم السيطرة على سنجار، وحدات حماية الشعب- الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (التي تتبع للـPKK) ووحدات حماية سنجار مع الحشد الشعبي، وجميعها في الجزء الشمالي الغربي من المدينة وعلى جبل سنجار الذي يحتضن مخيم "سردشتي" وفيه أكثر من 2000 عائلة أيزيدية. وتتمركز قوات "أيزيدخان" شمال سنجار، وتنتشر بعض القطعات الصغيرة للجيش العراقي في أطراف المدينة.

4-1 الماء والكهرباء في سنجار

- التقينا بالسيد فرحان سيدو ، نازح أيزيدي من سنجار يعيش منذ خمس سنوات في أحد مخيمات محافظة دهوك، ورغم صعوبة الحياة في المخيم إلا أنه يرفض العودة إلى سنجار.

يقول إن ما يمنعه من العودة، هو انعدام الخدمات الرئيسة من الماء والكهرباء، فضلا عن المشهد العام للمدينة الذي يطغى عليه الدمار. ويضيف "نحن متخوّفون من نشوب تصادم عسكري بين القوات مختلفة المراجع والأجندات المتواجدة حالياً في سنجار".

ويتمنّى أن "تصفّي الأطراف السياسية والعسكرية المتواجدة في سنجار حساباتها بعيداً عن الايزيديين والمدينة".

- واتخذت إدارة قضاء سنجار التابعة لمحافظة نينوى من دهوك مقراً لها بعد سيطرة فصائل الحشد على القضاء، لأن تلك الفصائل نصبت إدارة جديدة لسنجار تابعة لها، كما أعلنت رفضها لإدارتها الرسمية، فأصبحت المدينة محكومة بإدارتين.

4-2 الإدارة المزدوجة

من جهته، اعتبر اهل سنجار، وجود إدارتين للمدينة "أبرز المعوقات التي تقف في طريق عودة النازحين".

- يقول بعض عوائل مخيم "مام رشان" في دهوك، إن "الإدارة المزدوجة تؤثر على حياة المواطنين وتثقل كاهلهم. على الحكومة العراقية أن تعيد الاستقرار لسنجار وتنشئ إدارة مشتركة من إقليم كردستان والحكومة الاتحادية لإدارة المدينة وتنهي سيطرة الفصائل المسلحة والقوات الأخرى غير النظامية لضمان عدم تعرض الايزيديين مجدداً للإبادة".
- ويدعون الحكومة العراقية إلى "دمج الأيزيديين الذين قاتلوا داعش مع القوات الأمنية وتسليمهم الملف الأمني في سنجار لأن سكان المدينة هم الأكثر معرفة بتفاصيل مدينتهم".

3-4 مخاوف السنجاريين :

هناك مخاوف لدى الأيزيديين من نشوب اصطدامات عسكرية بين القوى الموجودة في سنجار، وتشكل العبوات الناسفة والمتفجرات التي فخخ بها داعش المدينة قبل فراره منها خطراً آخر يهدد السنجاريين، فغالبية المباني المدمرة تخبئ كميات كبيرة المتفجرات.

ووفق معلومات إدارة سنجار أن نسبة الدمار في المدينة بلغ أكثر من 87٪ جراء سيطرة داعش عليها لنحو 15 شهراً، ومع أن نسبة دمارها كبيرة إلا أنها لم تشهد على مدى الأعوام الأربعة التي أعقبت تحريرها أية عمليات إعمار، فالمدينة منكوبة وتفتقر للخدمات.

- ومن جانبه أكد قائمقام سنجار السابق، محما خليل، المُسنَد إليه مؤخراً منصب مستشار شؤون الأيزيديين في برلمان إقليم كردستان، على أن "القطعات العسكرية النظامية العراقية المتواجدة في سنجار غير قادرة على فرض القانون، لذلك تستغل بعض الفصائل هذا الضعف في السيطرة على المدينة وفرض الأتاوات على من عاد إليها من النازحين، وهذه الفصائل تمنع مؤسسات الدولة العراقية من ممارسة مهامها في المدينة وهذا يعيق عودة النازحين".

4-4 الخدمات وعدد العوائل العائدة :

- بعد زيارة وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة ايفان فائق برفقة النائب الدكتورة خالدة خليل والسيد محافظ الموصل ومعهم وفد رفيع المستوى ومقابلتها التي اجرتها مع الادارة النظامية لقضاء سنجار وبعض وجهاء المنطقة اوصت بفتح مكتب تابع لوزارة الهجرة والمهجرين واسراع تنفيذ معاملات العودة للعوائل التي ترغب في العودة الى سنجار ومنحها منحة العودة اسوة بباقي المناطق المحررة .

وقالت الوزيرة في تصريح لها خلال مؤتمر صحفي مشترك مع محافظ نينوى: أن رئيس الوزراء يولي اهتماما خاصا بقضاء سنجار "المنكوب" من اجل عودة من تبقى من النازحين واعمار المدينة وتذليل جميع الصعوبات والمعوقات التي تعيق عودتهم.

وخلص الوفد إن نقص الخدمات والدمار الحاصل في البنى التحتية، والصراع السياسي في المنطقة "أربك الوضع في سنجار" مبيناً أن نحو 18٪ من سكان المدينة (نحو 96 ألف عائلة) عاد إليها فقط الى تاريخ 2020/8/1 .

واما نسبة العوائل العائدة الى سنجار هي 50 - 100 عائلة يومياً .

ان سنجار من المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد. وحدد الدستور العراقي معالجة أوضاع هذه المناطق في إطار المادة 140 منه التي نصت على حل مشكلة هذه المناطق عبر ثلاث مراحل: التطبيع ثم الإحصاء السكاني وبعدها إجراء استفتاء لتحديد ما يريده سكانها. لكن الخلافات بين الحكومتين حالت دون تطبيق هذه المادة، لتبقى جزءاً من المشكلات العالقة.

5-4 المخيمات :

ما تبقى من المخيمات في اقليم كردستان كثير وقد سبق الاشارة الى اعداد في هذا التقرير ضمن ملف اوضاع النازحين واللاجئينولم تصل وزارة الهجرة والمهجرين الى غلق أي مخيم مع العلم أن عدد العائدين كثير ومن مختلف المخيمات في دهوك وزاخو واطرافها وعقرة والشيخان .

5- العنف الاجتماعي والعنف المسلح

- مازالت ظاهرة العنف المسلح احد اخطر الضغوط الامنية التي يتعرض لها الواقع الامني في العراق اذ لم تشهد الاشهر الستة الماضية من العام الحال 2020 اية متغيرات جذرية لصالح خفض مستويات استخدام السلاح في حل المنازعات الشخصية ولا في خفض مستويات العنف الاجتماعي العام وكذلك استخدام السلاح لتمرير اجندة سياسية
- رصدت منظمة حمورابي لحقوق الانسان بناء على معلومات ناشطين حقوقيين ان تجارة بيع الاسلحة عبر السوق السوداء مازالت نشطة ويستفاد من معلومات محققين عدليين في جرائم قتل وكذلك لنوعية الاسلحة التي استخدمت في خصومات عشائرية ان مرتكبي هذه الجرائم امتلكوا اسلحة في شرائها من سوق سوداء وهي تنتشر في اغلب المحافظات مع وجود تجارة سرية من هذا النوع بين اقليم كوردستان وبقية مناطق العراق وعلى المناطق الحدودية والحال ان وجود سوق سوداء لتجارة السلاح تشجع على انتشار الجريمة المنظمة التي يعتمد مرتكبوها على تنظيمات للتهريب وتجارة المخدرات وانتشار ظاهرة القاتل المأجور
- تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الانتهاكات الحقوقية التي يتعرض لها المجتمع المدني العراقي بسبب انتشار السلاح في الحياة اليومية العراقية ، وقد تأكد لها وجود خروقات صارخة للقوانين والتشريعات التي تمنع انتشار السلاح خارج سلطة الدول وتتساءل حمورابي هنا لماذا لم يحصل التطبيق الحاسم للمادة 9- الفقرة ب ، من الدستور ،التي تنص على حظر (تكوين ميليشيات مسلحة خارج القوات المسلحة) الحكومية ، وفي شأن ذلك تشير المنظمة الى ان هناك مجاميع مسلحة تعلن عن نفسها في وسائل الاعلام ولها ناطقين باسماء معلومة
- تشير منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان المادة الثامنة -ثالثا من قانون الاحزاب الصادر 2015والنافذ تنص على (ان لايكون تأسيس الحزب وعمله متخذا شكل التنظيمات العسكرية او شبه العسكرية كما لا يجوز الارتباط بأية قوة عسكرية) كم تنص المادة 24 سادسا من قانون الاحزاب نفسه على تحريم (تملك الاسلحة والمتفجرات او حيازتها خلافا للقانون) وهنا تسأل المنظمة اين هي عزيمة وحسم الحكومة الحالية في تطبيق هذه النصوص القانونية بعد مضي خمس سنوات على صدور ذلك القانون
- تفيد معلومات تلقتها منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان هناك ما لا يقل عن عشرة مخازن سلاح تعود لبعض الجهات خارج اطار دولة مازالت موجودة في مناطق سكنية من بغداد ، وطبقا للمعلومات نفسها ان اغلب المدن العراقية تعيش مثل هذه الظاهرة التهديدية ضد السكان المدنيين ، ومازالت الاجراءات التي تتخذها الجهات الامنية الحكومية بوضع اليد عليها وازالتها اجراءت موسمية وضعيفة عموما، وفي هذا الشأن تشير حمورابي الى الخسا ئر الجسيمة التي اصابت العراق من جراء حصول 15 انفجارا في مخازن سلاح بعضها حكومية واخرى تعود الى جهات ميليشياوية انفجرت تباعا منذ عام 2016 وحتى عام 2020 وكان اشدها الانفجار الذي حصل في ايلول عام 2018 وذهب ضحيته العديد من القتلى والجرحى في صفوف مدنيين بعد ان سقطت شظايا الانفجار على الاحياء السكنية المحيطة بهذا المخزن.
- تبين من معطيات الواقع الميداني ان استخدام السلاح في الاغتيالات السياسية واسكات الاصوات الحقوقية مازال ساري المفعول من خلال الجرائم التي طالت ناشطين حقوقيين في البصرة والناصرية وبغداد ومن

ذلك جريمة اغتيال الباحث الحقوقي الخبير في تشخيص ظواهر العنف والجماعات الارهابية هشام الهاشمي في 6-7-2020 في بغداد

- افادت بيانات تحقيقية امنية حكومية صدرت بشأن عمليات قتل استهدفت متظاهرين يومي 6 و 7 من تموز 2020 ان عسكريين مكلفين بمهام حفظ النظام استخدموا اسلحتهم الشخصية التي يملكونها في عمليات القتل التي طالت خمسة متظاهرين في ساحة التحرير ومحيطها وقد تم توقيف الفاعلين واحالتهم الى المحاكم الامر الذي يثبت ان هذه الوسائل كانت مستخدمة على نطاق ما ضد المتظاهرين السلميين .
- تلفت منظمة حمورابي لحقوق الانسان النظر الى تصاعد دورة العنف ذات الطبيعة الاجتماعية في النصف الاول من عام 2020 والخطورة التي يمثلها هذا العنف على السلم الاهلي اذ طبقا لبيان احصائي لوزارة الداخلية انها سجلت اكثر من 5 الاف و 292 حالة موثقة لأعتداءات في مقدمتها 3 الاف و637 حالة الاعتداء من الازواج على الزوجات ، و402 حالات اعتداء مابين الاخوة والاخوات ، و183 اعتداء من الاباء على ابنائهم و617 اعتداء من الابناء على ابائهم ،
- ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان اذ تشير الى هذه الاحصاءات الصادرة من وزارة الداخلية فانها ترى فيها دليلا على استمرار الانفلات الاجتماعية وسطوة العنف الاجتماعي والتفكك الاسري.

6- تجدد العنف الارهابي لعصابات داعش

- تعيش بعض مناطق محافظات ، ديالى وكركوك وتكريت ونينوى والانبار هجمات لمجاميع ارهابية صغيرة من داعش هدفها ارباك الوضع الامني وانزال الخسائر في صفوف القوات الحكومية وكذلك احداث الخوف في صفوف النازحين والمهجرين الذين مازالوا لم يعودوا الى ديارهم اللايحاء انهم لن يكونوا في مأمن من هجمات مشابه في المدى المنظور ، وطبقا لبيانات حكومية ان هناك عمليات كر وفر تقوم بها تلك المجاميع الارهابي

والحال ان داعش ليس في حساباتها الان مسك المناطق التي تهاجمها الامر الذي يعكس تراجعا في كثافتها العددية

- نقل ناشطون حقوقيون الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان من بنك الاهداف الذي تعمل عليه داعش ، السعى الى اشعار الرأي العام العراقي انها مازالت نشطة ولم تهزم وتستطيع ان تربك الوضع الامني وتقطع الطريق على اية عودة للاستقرار والهدوء ، وفي هذا الشأن ايضا ان الاساليب الاعلامية المضللة التي تعتمدها داعش تنعكس على الاحوال النفسية للمواطنين من الاقليات العائدين الى منازلهم في الموصل وسهل نينوى عموما وسنجار اذ تتجدد المخاوف لديهم باحتمالات حصول خروقات مسلحة انتحارية لمناطقهم خاصة مع الاقرار بوجود خلايا نائمة من الاعترافات التي ادلى بها ارهابيون تم القاء القبض عليهم
- تلقت منظمة حمورابي معلومات من ناشطين داخل الموصل وديالى والانبار وتكريت عن بوجود حالات تهديد وابتزاز تعمد اليها داعش لرجال اعمال ومقاولين واصحاب مطاعم ومنها مطاعم الطرق الخارجية وكذلك سائقي شاحنات البضائع ، لدفع اتاوات مالية مقابل عدم التعرض لهم .
- من نتائج الهجمات الارهابية التي حصلت في الاشهر الستة الماضية من العام الحالي 2020 ان الارهابيين يختارون المناطق الرخوة امنيا التي يتم التهاون الامني فيها ، وطبقا لمعلومات من داخل الموصل وصلت الى منظمة حمورابي لحقوق الانسان تفيد ان المدينة لم تفرغ من وجود خلايا نائمة ولايستبعد القيام بهجمات انتحارية تستهدف بعض المنشات الحيوية لغرض شل الحياة وزيادة التوقعات بوجود مخاطر، الوضع الذي ..... وضع هذا الملف على طاولة التداول اليومي. .
- لاحظت منظمة حمورابي لحقوق الانسان وجود تضخيم اعلامي مفتعل واضح للهجمات الارهابية التي تقوم بها داعش وهي تنشر ذلك في بيانات لها او في صحيفة النبأ التابعة لها ، فقد جاء في المعلومات المزيفة التي نشرتها انها قامت بتنفيذ 143 عملية في كانون الثاني الماضي ،و88 عملية في شهر

شباط ، و139 عملية في شهر اذار في حين ان بيانات الاجهزة الامنية الحكومية تقول غير ذلك تماما ، وعلى العموم تشير منظمة حمورابي الى ان العمليات العسكرية الاستباقية التي قامت بها القوات العراقية قد ادت الى تراجع ملحوظ في الهجمات التي شنتها داعش خلال الاشهر الثلاثة الماضية نيسان وايار وحزيران على وفق البيانات المعلنة

- تشير منظمة حمورابي لحقوق الانسان الى وجود مخاطر امنية تتهدد المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم حيث مازال الوضع هناك قلقا من الناحية الامنية المباشرة خاصة مع وجود احتكاكات عسكرية تستغلها داعش ومن ذلك وجود سلطتين اداريتين في المدينة الايزيدية سنجار تتمثل بوجود قائمقامين اثنين فيها ، احدهما تابع للحكومة الاتحادية والاخر لسلطة الاقليم من دون ان يحسم الامر حتى الان ، مع العلم ان احدى رهانات داعش هي على استمرار التجاذب بين الطرفين في المناطق المتنارع عليها
- يهم منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تدعو الى استنفار عال للتشخيص الذي كان الباحث الراحل هشام الهاشمي قد اعلنه ورجح فيه ان داعش تطمح ان تتمدد حضورا مسلحا في المنطقة الواصلة بين جنوب كركوك وشمال شرقي ديالى وشرقي محافظة صلاح الدين (تكريت) ومنطقة جنوب سامراء وشمالي بغداد الوضع الذي يمكن ان يتسبب بالمزيد من الضغوط الامنية في المنطقة الحيوية من وسط العراق .

1-6 الاستنتاجات والتوصيات:

- تستنتج منظمة حمورابي لحقوق الانسان مما تقدم وجود ضعف واضح في التصدي لظواهر العنف العام الذي يسود المجتمع العراقي ونزعات موسمية في التصدي لأنتشار السلاح وجود ومخازن له في المناطق السكنية المدنية ، بينما يتطلب الامر اجراءات وقائية حاسمة ومتواصلة تضع حدا لهذه الظاهرة التي تنتقص من الحقوق المدنية
- من النتائج الاخرى التي توصلت اليها حمورابي ان المؤسسات الاعلامية العامة تتعاطى مع هذه الظواهر بالمزيد من الضعف ، بل وانعدام الرؤية الجادة في التصدي لها بدليل انها قضية مازالت قيد التداول من عام 2015 ولم توضع لها الالية اللازمة في التصدي لها
- تأمل منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تكون الصورة الميدانية التي رصدتها بشأن العنف العام والعنف المسلح وانتشار السلاح في الاوسط المدينة العراقية حافزا حاسما للحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في وضع حد لها وهي تقترح بشأن ذلك مراجعة القوانين النافذة في اطار السؤال التالي هل تغطي هذه القوانين في الحد من تلك الظواهر السلبية ام ان الوضع يحتاج الى اصدار قوانين اخرى
- ترى المنظمة ضرورة وجود سياسة امنية استباقية في مواجهة تنظيم داعش الارهابي وليس ان تبقى الاجراءات في اطار رد الفعل الامني التقليدي وقد تأكد ميدانيا ان الهجمات الاستباقية التي قامت بها القوات الامنية في محافظة الانبار بتدمير جيوب ومضافات التنظيم الارهابي قد قلل الى حد بعيد من فرص الارهاب هناك.
- توفر لدى منظمة حمورابي يقين ميداني ان موضوع العنف الاجتماعي العام واستخدام السلاح وانتشار تجارته ووجود منافذ له في المناطق الريفية والحدودية ساهم الى حد بعيد في سهولة الحصول على السلاح وامتلاكه الوضع الذي سهل بدوره حركة العنف في صفوف العراقيين ولذلك تأمل المنظمة ان يكون هذا الوضع على طاولة العمل اليومية الحكومية لمواجهة استحقاقاته. وذلك من خلال كل الجهات المعنية
- ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان المدن والبلدات التي عانت من احتلال داعش لها مازالت تفتقر الى برامج واليات من شأنها ان تجرد هذه المدن والبلدات من النزعات الارهابية النائمة ولذلك يجب اعتماد برامج من اجل نشر القيم المدنية والديمقراطية

- نقل ناشطون حقوقيون الى منظمة حمورابي عن وجود عدم اهتمام لدى أئمة المساجد في المدن والبلدات التي كانت داعش قد احتلتها لأدانة ماحصل ولذا نرى ضرورة التركيز على ذلك خاصة وان هناك معلومات تشير الى ان بعض دعاة الارهاب يحاولون منذ وقت اعادة تشكيل خلايا الجديدة لهم او تعزيز الخلايا النائمة.

7- الاوضاع الصحية في العراق :

شهد "العراق" تراجعا في الوضع الصحي في "بشكل كبير جدًا، خلال العقود الأربعة الماضية. وأحد أسباب هذا التراجع، هو عدم إعطائه الاولوية من قِبل الحكومات المتعاقبة في "العراق". بينما كان "العراق" ثاني دولة، بعد "مصر"، يدخل مرحلة تصنيع الدواء. أما الآن فيقف مصنعان كبيران مملوكان للدولة شاهدًا على مدى االتراجع الذي حل بالصناعة.

وقد أشار إلى ذلك وزير الصحة السابق، "علاء الدين علوان"، في تصريح لـ (رويترز)؛ إن نسبة تتجاوز 85 في المئة من أصناف الدواء على قوائم الأدوية الأساسية في "العراق" كانت إما موضع نقص في الإمدادات أو غير متوفرة على الإطلاق في 2018. بيمنا تتجنب بعض الشركات الدولية إبرام تعاملات مباشرة مع الحكومة العراقية بسبب الفساد وعدم الاستقرار. وأن ما تستورده الحكومة العراقية من الدواء والمعدات الطبية، يتأتى من خلال الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية المعروفة باسم "كيماديا". وتمتلىء الصيدليات بالأدوية المهربة التي ربما تجاوز بعضها تاريخ الصلاحية أو أصبح استخدامه غير مأمون العواقب.

ويُعاني نظام الرعاية الصحية في "العراق" هو الأخر من أزمة نقص في الدواء وفي أعداد العاملين القائمين على الرعاية الطبية. ففي خلال الثلاثين عامًا الماضية تعرضت البلاد للخراب بفعل الحروب والعقوبات الدولية والصراع الطائفي وصعود نجم "تنظيم الدولة الإسلامية ."

وبسبب معانات "العراق" من النقص الحاد في الكوادر الطبية والتمريضية، مما يجعلنا نتخوف من تفشي وباء "كورونا" بأعداد كبيرة وفقدان السيطرة على معالجتها، وما قد يُنهك الكوادر الطبية ويستنزفها، حيث يبلغ عدد الأطباء والممرضات في "العراق" مقارنة بعدد السكان أقل بكثير من دول أخرى، بل إن عددهم أقل بكثير من دول أفقر من العراق مثل "الأردن" و"تونس"، نظرًا لاستهدافهم في عمليات إرهابية وهروب الكثير منهم خارج العراق بعد الغزو الأميركي. ففي 2018، كان "العراق" لديه 2.1 ممرضة؛ وقابلة لكل ألف نسمة مقارنة مع 3.2 في "الأردن"، و3.7 في "لبنان"، وذلك وفقًا لتقديرات كل بلد. وبلغ عدد الأطباء 0.83 فقط لكل ألف نسمة، أي أقل بكثير من الدول المماثلة في الشرق الأوسط. فقد بلغ العدد في "الأردن"، على سبيل المثال، 2.3 طبيب لكل ألف نسمة.

في عام 2019. على سبيل المثال، وهو عام شهد هدوءًا نسبيًا، خصصت الحكومة 2.5 في المئة فقط من موازنة الدولة، البالغة 106.5 مليار دينار ، لـ"وزارة الصحة". وهذا مبلغ ضئيل مقارنة بما يتم إنفاقه في دول أخرى بالشرق الأوسط. وفي المقابل حصلت قوى الأمن على 18 في المئة و"وزارة النفط" على 13.5 في المئة. وتظهر بيانات "منظمة الصحة العالمية" أن الحكومة المركزية في "العراق" أنفقت، خلال السنوات العشر الأخيرة، مبلغًا أقل بكثير على الرعاية الصحية للفرد من دول أفقر كثيرًا، إذ بلغ نصيب الفرد من هذا الانفاق 161 دولارًا في المتوسط، بالمقارنة مع 304 دولارات في "الاردن ".لكن حتى في أوقات الاستقرار النسبي ضاعت على "العراق" فرص توسيع وتطوير نظام الرعاية الصحية وإعادة بنائه.

ازداد مرض سرطان الأطفال في العراق خلال العقدين الماضيين نتيجة التلوث الحربي والإشعاعي منذ عام 1991، حيث ذكر موقع «كاونتر بانغ» الأميركي، أن تزايد التلوث الحربي والإشعاعي قد أدى إلى تراوح الإصابات بالمرض سنوياً إلى نحو 3500 - 4000 إصابة إثر قصف العراق بأكثر من 970 قنبلة وصاروخ أميركي مشع باليورانيوم المنضب؛ ما رفع نسبة الإصابة بالسرطان إلى 600 في المائة.

مع تواصل العمليات الحربية وقلة العناية اللازمة، انتشر فتك السرطان بالأطفال العراقيين. ولم تتوفر العناية الصحية اللازمة رغم ارتفاع الموازنة العراقية لأرقام قياسية؛ إذ ادعى المسؤولون الرسميون أن البلاد في حاجة إلى إنفاق الأموال لدحر «داعش»، في حين في الحقيقة وكما أخذ يتبين لاحقاً، أن كبرى عمليات الفساد كانت تجري في وزارة الصحة نفسها، إما بتضخيم أسعار الأدوية المستوردة أو إجراء ما يسمى بالعراق الآن «المستشفيات الفضائية»، أي الادعاء والتسجيل في الموازنة السنوية أنه قد تم تشييد مستشفى حكومي، وأن مجمل نفقات إدارته السنوية هي الآلاف، بل الملايين من الدنانير، بينما بالفعل لم تشيد هذه المستشفيات... وطبعاً لم تكن هناك هكذا مستشفى، وطبعاً لا توجد هكذا نفقات للأطباء والأدوية والآلات الطبية. هذا ما فضحه علناً وزير الصحة السابق الدكتور عبد الصاحب علوان قبل تقديم استقالته وعودته لعمله في منظمة الصحة العالمية في جنيف ازدراء لتفشي الفساد.

1-7 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة البصرة :

ومحافظة البصرة والتي تُصدر من "النفط" ما يوفر 90% من إيرادات الدولة. تشير بعض التقارير الى أن المحافظة تشهد ارتفاعاً غير عادي في إصابات سرطان الأطفال ونقصاً في عدد الاسرة المخصصة لهم، إذ تزدحم كل غرفة بستة أسرة كلها مشغولة. وعلى سبيل المثال فـ"البصرة"، وهي أكبر مدن الجنوب، هي العاصمة الاقتصادية لـ"العراق" غير أن نظام الرعاية الصحية فيها يُعاني من نقص مزمن في التمويل ويديره فريق قليل من الأطباء والممرضات، وفقًا لما يقوله أطباء ومرضى في المدينة، وحسب تحليل لبيانات "وزارة الصحة". ولا يمكن أن يُعزى نقص الأسرة وعدد العاملين إلى الحرب على "تنظيم الدولة الإسلامية". فعلى النقيض من المحافظات التي شهدت دمارًا بسبب زحف المتطرفين عليها؛ لم تشهد "البصرة" أي اشتباكات. ويُشير المرضى والأطباء إلى الفساد وسوء الإدارة على المستويين الاتحادي والمحلي.

وتُعاني "البصرة" من نقص شديد في معدات طبية حيوية، حيث لا يوجد بها سوى ثلاثة أجهزة للأشعة المقطعية ووحدة واحدة للفحص بالرنين المغناطيسي لكل مليون نسمة، وهي نسبة لا تُذكر مقارنة مع المتوسط العام في الدول المتقدمة، والذي يبلغ 26 جهازًا للأشعة المقطعية و16 جهاز رنين مغناطيسي. وسوء الرعاية الصحية، هو أحد المظالم الرئيسة التي رفعها المحتجون في ساحات التظاهر، كما أن نقص فرص العلاج من السرطان قضية ساخنة. وتمتليء البرامج الإخبارية على شاشات التليفزيون كل يوم تقريبًا بقصص الآباء الملتاعين لأطفال مصابين بالسرطان.

في بداية عام 2020 ظهر خطر جديد على الجانب الآخر من الحدود مع "إيران"؛ يتمثل في وفاة العشرات بعدما أصيبوا بفيروس "كورونا" المُستجد، كان أحدهم نائب وزير الصحة، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى إغلاق الحدود. وأعلن "العراق"، في الأيام الأخيرة، عن ظهور المرض في أراضيه. وتفجرت احتجاجات شعبية في "بغداد" وفي مناطق كثيرة من جنوب "العراق"، في أواخر العام الماضي، واستمرت حتى ظهور فيروس "كورونا"، بـ"العراق"، طالب فيها الآلاف بإصلاح النظام السياسي المتسبب بهدر المال العام وتفشي البطالة وزيادة الفقر.

ومن المؤسف والعجيب أنه في دولة تتبوأ ثاني أكبر مركز للاحتياطات النفطية المثبتة في العالم، يموت الأطفال على أسرة المستشفيات بسبب سوء الخدمات من نقص الموظفين أونقص في المعدات الأساسية كأسطوانات الأوكسجين أو قلة الأدوية والمستلزمات الطبية. بحيث أن أمهات وذوي المرضى يقمن بعمل الممرضات!

إذ شهد العالم بأسره إنتشار وباءاً قاتل هو فيروس "كورونا ". وهذا يتطلب من الحكومات إتخاذ إجراءات عديدة منها "أمنية " و"صحية" والاهم من ذلك إتخاذ إجراءات "إقتصادية" في وضع تدابير معيشية للطبقات الفقيرة والمهمشة من الفقرا والأجراء والكسبة ممن يعتاشون على القوت اليومي لإلزامهم بعدم الخروج والبحث عن العمل. ودولة العراق هي إحدى الدول التي وصل إليها الفيروس وإنتشر بشكل بات يشكل خطراً على الكثير من طبقات المجتمع العراقي الاكثر فقراً والتي تتجاوز نسبتها الفقر فيها 40% .

2-7 مؤشرات الأوضاع الصحية في محافظة نينوى :

تعد محافظة نينوى ومركزها الموصل ثاني أكبر مدن العراق . إذ يبلغ عدد سكان المحافظة حاليا ثلاث ملايين ونصف المليون نسمة، ويقطن نصفهم تقريبا في مدينة الموصل بينما يتوزع الآخرون على المدن والاقضية. وأكثر ما تتميز به المحافظة هو تنوعها الديني والعرقي والإثني والثقافي واللغوي،

ومابين عام 2016 -2017 شهد العراق معركة شرسه ضد تنظيم داعش الارهابي لتحرير المحافظات التي كانت تأن تحت وطأته وهي (نينوى، صلاح الدين، الرمادي وأجزاء من محافظة ديالى وكركوك) وهنا لابد الإشارة إلى حجم الدمار الحاصل في البنية التحتية من جراء تلك المعارك وخصوصاً دمار المستشفيات والمراكز التخصصية الصحية ومذاخر الأدوية. إذ خسرت محافظة نينوى أغلب مستشفياتها ومراكزها الجراحية التخصصية البالغة (20) مستشفى ومركز جراحي متخصص في الداخل والخارج، ونتيجة ذلك فقدت قدرتها الاستيعابية السريرية من (6000) سرير الى(1700) سرير بعد تحريرها من داعش. لقد أفقدت الحرب على داعش أهم مركز علاج وهو مركز علاج الأورام السرطانية الذي كان يعد رابع مركز في العراق، من حيث قدرته الاستيعابية وأجهزته المتطورة التي كانت تعالج مرضى السرطان في محافظة نينوى ومن محافظات عراقية أخرى وباتت أغلب مستشفيات المدينة بعد الحرب عاجزة عن إجراء اي عمليات جراحية كبرى، أو عمليات قسطرة تشخيصية أو علاجية للقلب، إضافة إلى اضطرار مرضى السرطان للسفر إلى بغداد أو أربيل لتلقي العلاج. وليس من المؤمل أن تستطيع الحكومة إعادة هذه المراكز العلاجية لكلفتها الباهضة أمام الأزمة الإقتصادية الحادة التي يمر بها العراق .

حالياً يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ومن خلال برامج إعادة الإستقرار بعمليات الاعمار والتأهيل لعدد من هذه المستشفيات، وأن جهود المنظمات الدولية بطيئة جدا ودون المستوى المطلوب.

وفي سهل نينوى (قضاء الحمدانية) أعاد البرنامج تأهيل وصيانة مستشفى الحمدانية العام والتي تعد الرئة الوحيدة التي من خلالها تستطيع الاقليات من (المسيحيين والشبك والكاكائية والتركمان) أن تتلقى الخدمات الصحية في محافظة نينوى بالاضافة الى تأهيل وصيانة وتجهيز أغلب المراكز الصحية الرئيسية والفرعية المدمرة من تنظيم داعش الارهابي كذلك.

لقد كان لجهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي والدول المانحة له من (الولايات المتحدة الأمريكية والالمانية والفرنسية والبريطانية والجيكية.. وغيرها) الدورالبارز في أعادة الاستقرار للعائدين من أبناء الاقليات الى مناطقهم في سهل نينوى، حيث أعيدت أغلب البنى التحتية المدمرة ومنها البنى الصحية وجهزت بأحدث الأجهزة الطبية الجراحية والتشخيصية وأصبحت مؤهلة لإستقبال المرضى والجرحى من أبناء سهل نينوى وباقي المناطق المحيطه به، لكن جائحة كورنا جاءت لتضيف هماً وعبئاً أخر على كاهل الأهالي والمواطنين في نينوى، فبسبب النزوح القسري الذي شهدته محافظة نينوى بشكل عام وسهل نينوى بشكل خاص الى خسارة مئات الكوادر الطبية والتمريضية التي هاجرت خارج البلد، واليوم لازال هناك الاف العوائل ممن إستقرت في إقليم كوردستان العراق لم تعد الى مناطقها، ومن أبناء هذه العوائل عشرات، لا بل مئات من الكوادر الصحية من الاطباء والممرضين محجوزين في تلك المحافظات لايستطيعون الإلتحاق بمؤسساتهم وبزملائهم من الاطباء والكوادر التي أعياهم التعب بسبب الدوام المستمر دون راحة أو بديل .

3-7 الأسباب الرئيسة لتدني المستوى الصحي في العراق وتفشي فيروس كورونا :

بالرغم من اعتماد الحكومة العراقية تدابير احترازية عدة بعد إجتماعها لمراجعة الإجراءات التي تمّ اتخاذها لمنع دخول هذا المرض إلى العراق وتشديد اجراءات الرقابة والوقاية الصحية والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وحسب اللوائح الصحية الدولية في هذا المجال، تم تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الصحة وعضوية الجهات المعنية لمتابعة التطورات وإتخاذها تدابير وقائية في المنافذ الحدودية والمطارات خاصة فيما يخص للمسافرين القادمين من الصين تحسبا لأي أصابات محتملة بعد قرار نقل العراقيين المتواجدين في مدينة اوهان الصينية إلى بغداد بتوفير فريق طبي متخصص لمرافقة الجالية على متن الطائرة العراقية الخاصة، وإعتماد إجراءات وقائية لاستقبالهم في بغداد مع تهيئة الفحوصات الطبية اللازمة لمتابعة حالتهم في العراق، إلا أن أسباب عديدة كانت ولازالت وراء إنتشار الوباء في العراق وهي :

1-الفقر، يعد العراق من الناحية الاقتصادية من الدول الغنية، إذ يمتلك العراق أكبر احتياطي نفطي بالعالم بعد السعودية، ويقدر بـ10.7% من الاحتياطي العالمي، في أكثر من 77 حقلاً معروفاً. يتحرك الريع النفطي السنوي للعراق حول نحو 70 مليار دولار سنوياً، لكن رغم هذا الريع العالي، نجد أن نسبة الفقر في البلاد قد ارتفعت منذ احتلال 2003. لكن الاوضاع الإنسانية فيه تشير الى زيادة في نسبة البطالة و الفقر .

ملاحظة: بالاشارة إلى الإحصاءات الرسمية لوزارة التخطيط، فإن أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى 41.2 في المائة في المناطق المحررة (من إرهابي «داعش» و«القاعدة»)، و30 في المائة في المناطق الجنوبية، و23 في المائة في الوسط، و12.50 في المائة في إقليم كردستان. كما أوضحت الإحصائيات، أن 48% من سكان العراق أعمارهم أقل من 18 عاماً، منهم 23% من فئة الفقراء، وتشير معلومات الإحصائية إلى أن ((5 % نسبة الأطفال الفقراء في محافظات إقليم كوردستان العراق و50% نسبة الأطفال الفقراء في المحافظات الجنوبية)).

وبناء على الضرراللاحق بالعراق جراء هذه الأزمات، توقعت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جنين هينيس بلاسخارت، أن تتضاعف معدلات الفقر بالعراق إلى 40% من عدد السكان مقارنة ب20% والتي كانت مسجلة في السنوات الأخيرة .

2-الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية والحصار الأممي خلال عقد التسعينات وفقدان الرؤية السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 .

3-الفساد المالي والإداري المستشري.

4- نقص وإهمال بالمستشفيات والمعدات الطبية.

5-إهمال الحكومة لقطاع الرعاية الصحية.

6-نقص الدواء والاعتماد على السوق السوداء.

7-نقص الكوادر الطبية والتمريضية بسبب هجرة المئات منهم ووفاة العديد منهم بسبب جائحة كورونا وعدم تعيين الخريجين الجدد من الاطباء والكوادر الصحية من خريجي الكليات الاهلية. .

8-الانفلات الأمني المتسبب في كثرة الاعتداءات على الكوادر الطبية .

9-ضعف الاجراءات الحكومية للحد من انتشار فيروس كورونا ومنها التأخر في غلق المطارات العراقية بقيت المطارات العراقية مفتوحة أمام الطيران الدولي القادم من عدة بلدان موبوءة بهذا الفايرس دون أن يكون هناك قرار ضعف الوعي بخطورة فيروس كورونا والفوضى من عدم الالتزام بتعليمات خلية الأزمة من قبل الاهالي .

10-إصرار المتظاهرين للتواجد في ساحات التظاهر مع وجود ممارسة للشعائر الدينية وإقامة مجالس العزاء والاحتفالات العائلية بالرغم من التحذيرات في ذلك.

11-تعدد مراكز صنع القرار وتقاطعها بخصوص تعليمات الجائحة مابين العاصمة والمحافظات .

وإلى تاريخ 3020/6/30 لم يعد العراق من البلدان العالية الخطورة بالرغم من وصول عدد الاصابات فيه بفيروس كورونا الى (49109). منها (24760) حالة شفاء و(1943) وفاة. لكن مع استمرار ضعف المتابعة من قِبل الحكومة وتردي الأوضاع الاقتصادية، وعدم إلتزام المواطنين بحظر التجوال؛ علاوة على المناسبات الدينية التي تُعج بالزوار، كل ذلك يُعد من العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث كارثة حقيقية في القادم ، في ظل تردي الوضع الامني والنقص في المشافي الصحية وعدد الاطباء والكوادر الصحية وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المعدات.

8- وباء كورونا وتأ ثيره الاقتصادي والانساني في البلاد

ان تداعيات وانعكاسات تفشي فايروس كورونا لم تقتصر على العراق ، بل شملت معظم دول العالم ، ولكن بنسب مختلفة من حيث عدد الاصابات او من حيث عدد الوفيات ، او ما يتعلق بنسب الشفاء منه . هذا الى جانب الاضرار الاخرى التي كان لها وقعها الكبير على المشهد الذي عاشه العالم خلال الاشهر الستة الماضية من عام 2020 . ويمثل الركود الاقتصادي ابرز تداعيات الوباء على العالم وعلى العراق بشكل خاص الذي تمثل بانهيار اسعار النفط نتيجة الاغلاق الكامل للشركات والمصانع والمعامل وتقييد حركة النقل والمواصلات وغيرها . ان اثر الضرر على العراق كان واضحا لاعتماده الرئيسي على الاقتصاد الريعي وما يجنيه من مبيعات النفط التي تمثل بحدود 95% من الميزانية العامة للعراق ، وهذا بلا شك القى بظلاله ليس على الوضع الاقتصادي فحسب بل شمل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية النفسية والثقافية .

وبغض النظر عن عدد الاصابات الحالية بالعراق التي بات معدلها يتراوح بين 3500- 4000 ، فهي نسبة خطيرة ، وان كانت ليست كبيرة بالقياس الى عدد سكان العراق الذي يقارب 40 مليون نسمة ، ومن جهة اخرى هي نسبة قليلة اذا ما قورنت مع دول اخرى مثل الصين والولايات المتحدة وايران والبرازيل والهند وغيرها ، لكن في الوقت نفسه تداعياتها الاقتصادية والسياسية كبيرة ومؤثرة ، فقد شلت الحركة وتعطلت الحياة العامة ومصالح الناس وانكمش الاقتصاد في عموم البلاد .

لقد تابعت منظمة حمورابي لحقوق الانسان التأثيرات المباشرة لتفشي الفايروس (كوفيد 19) ، التي نتجت عن توقف اغلب المصانع والمتاجر والاسواق الكبيرة (المولات) ، وتحديد الحركة وتقييدها لغرض تقليل الاصابات وعدم نقل العدوى ، فكان الاقتصاد العراقي يمثل الخط الاول في الضرر ، مع انه اقتصاد هش انهكته سنوات من سوء الادارة والنفقات المتزايدة في الحرب على تنظيم داعش الارهابي الذي ما يزال لديه القدرة الى اليوم على شن هجمات مؤثرة وقاتلة على المنظومة الامنية العراقية والسكان . ان هذا المشهد القى بظلاله على الاوضاع الانسانية في البلاد ، خاصة بعد انخفاض اسعار النفط الى مديات غير مسبوقة حيث هبط سعر البرميل الى حدود 11 دولار ، مما وضع العراق في موقف لا يحسد عليه . وقد دفع هذا الوضع الحكومة العراقية الى اتخاذ قرارات سريعة غير مبنية على دراسات معمقة التهديد بقطع رواتب المتقاعدين والمساس باستحقاقات المشمولين بتعويضات برامج العدالة الانتقالية ومزدوجي الراتب ، واجراءات مالية نقدية ومصرفية وقد تراجعت في نهاية المطاف عن المساس برواتب المتقاعدين تجنباً للضغط الشعبي واحتمال زيادة حجم الاحتجاجات الموجودة اصلاً . كما بات هاجس الحكومة البحث عن مخرج لدفع رواتب 4 ملايين موظف ومتقاعد ومستحقي الحماية الاجتماعية ، مما ادى الى انخفاض القوة الشرائية للسكان ، وارتفعت نسبة الفقر خلال الاشهر الاخيرة الى حدود 10% وازداد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بحيث وصلت النسبة الى 30% من السكان ، حسب اكثر التقديرات .

لقد واجه السكان تحديات كثيرة ، خاصة المواطنين الذين يحصلون على قوتهم من الاجر اليومي بعد ان توقفت الاعمال الانشائية والحركة اليومية للأعمال نتيجة الاقفال التام وتقييد الحركة في ظل ضعف القدرات الحكومية في معالجة الوضع والوصول سريعا الى المحتاجين والبحث عن وسائل لامكانية ايصال المساعدات الانسانية الى المقطوعين والمهمشين واولئك المعتمدين على العمل اليومي في الحصول على قوتهم ، خاصة ان البرنامج

الحكومي الذي اطلقته الحكومة المستقيلة للسيد عادل عبد المهدي عبر بوابة الكترونية في نيسان 2020 لمنح العوائل التي ليس لها معيل بمنحة 30 الف دينار للفرد لم تشمل مساحات واسعة من السكان ، وقد سجلت 2.758.694 اسرة ، بعدد الافراد 13.017.339 للاستفادة من البرنامج .

ان تفشي وباء الكورونا وضع الحكومة العراقية الحالية ليس امام تحديات اقتصادية فحسب بل هي امام تحديات صعبة، بين اقامة حظر صحي على المواطنين مرغمةً لغرض المحافظة على حياة الناس وبين ان تسمح لهم بالتنقل وفق الحظر الجزئي لغرض تحريك عجلة الاقتصاد، فأن الخيارين بحد ذاتهما يؤثران على المواطن الذي ارهقه الوضع الاقتصادي القاسي، لذلك فهي ازمة حقيقية كان بالامكان ان تتجاوزها الحكومة لو توفرت اموال كافية ومنها للفئات الفقيرة والمهمشة مقابل البقاء الكلي في المنازل.

ان فايروس كورونا كان له تأثيراً مباشراً على صناع القرار في العراق اذ وضعهم امام تحديات غير مسبوقة، تتمثل في ادارة دولة في ظل وجود وباء قاتل عطل معظم مفاصل الدولة وشل اقتصادها، فضلاً عن وجود واقع صحي تعرض الى ضغوط شديدة مع وجود بنى تحتية مهترئة تحتاج الى اموال كبيرة لأدارة الازمة، اضافة الى صعوبة التعامل مع التداعيات المستقبلية لوباء مجهول لايمكن التكهن بفترة انتهائه، مما قد يربك الخطط الحكومية في مجال التعليم والصحة والزراعة والسياحة وخير مثال على ذلك التكهن بموضوع دوام المدارس والجامعات للعام الدراسي المقبل.

8-1 انتشار الفساد وضعف الحكومة:

ان المشكلة الاساسية ليست فقط في الاقتصاد العراقي الريعي وهبوط اسعار النفط وتراجع الاهتمام في الزراعة والصناعة والمشاريع السياحية والتنموية بل هي في نقاط الضعف الهيكلية المتأصلة في الحوكمة وانتشار الفساد وعدم قدرة الدولة في فرض القانون والسيادة. فالفساد ينخر في جميع مفاصل الدولة والمجتمع فأزمة كورونا استغلت استغلالاً بشعاً من قبل مافيات تجارة الادوية والمستلزمات الطبية، ونتيجة لازدياد الطلب على الكمامات والقفازات الصحية استغل التجار ذلك فتضاعف سعرها عدة مرات على السعر المعقول، وتقاتل على اسطوانات الاوكسجين التي شحت في المستشفيات والمراكز الصحية مما جعل المواطن يبحث عنها بأسعار خيالية لانقاذ اعزاء لهم، اذوصل سعر القنينة الواحدة من الاوكسجين الى (300 دولار) في الوقت الذي كان سعرها الاعتيادي (لا يتجاوز بضعة دولارات)، كما جرى التلاعب بنوعيات الادوية اذ اعتقلت السلطات الامنية اشخاصً يعملون في شركات قاموا بعمليات غش للمواطنين من خلال بيعهم فيتامين زنك مغشوش.

الى جانب رفع اسعار الادوية المطلوبة للوقاية من الفايروس التي وصلت الى ارقام خيالية تصل الى الضعف او الضعفين، استغلت مراكز الفحص والتشخيص حاجة المواطنين الى التأكد من وضعهم الصحي فتم رفع اسعار الفحوصات المختبرية والاشعة وغيرها في ظل وجود نسبة عالية من البطالة والفقر والتأخير في دفع الرواتب مما اثقل كاهل المواطن العراقي بشكل اكبر.

8-2 سوء التخطيط وضعف برامج التنمية

كما ان سوء الادارة والتخطيط لبناء اقتصاد مستقر كان له اثره الكبير في توقف برامج التنمية خاصة في الجانب الزراعي والصناعي، اذ تتاسف منظمة حمورابي لتحول العراق من بلد زراعي- صناعي الى بلد يعتمد على النفط فقط على حساب زراعته وصناعته التي اصابها الاهمال والخراب والجفاف والزحف العمراني وتجريف الاراضي والفساد وقلة الحوافز المقدمة للفلاح وللمنتجات الزراعية، واهمال انتاج وتصدير التمور وضع البلد في مشكلة اقتصادية صعبة.

ان الاعتماد على النفط بشكل اساسي افقد العراق هويته الزراعية والسياحية والحرفية التي انتجت خبرات بشرية وعمرانية ومهنية تعود الى اقدم الحضارات الانسانية، ان هذا الاعتماد الاحادي على سوق النفط يجعل اقتصاد العراق هشاً كهشاشة بورصة اسعار نفط ومزاج الدول المحركة له بنزعات احتكارية وابتزازية في بعض الاحيان، لذا يتطلب تنوع مصادر الدخل القومي العراقي لكي لايكون مرتهناً بسعر برميل النفط .

مما يثيرللتشاؤم ما صرح به المستشار المالي رئيس الوزراء العراقي (مظهر محمد صالح) موخراً لوكالة الانباء الالمانية قائلاً "ان صادرات العراق النفطية تشكل نسبة 98% من تدفقات العملة الاجنبية الى العراق و93% من ايرادات موازنة الدولة" مما يدل على ارتهان اقتصاد العراق بشكل كلي لسلعة واحدة هي النفط. لذلك ان التفشي السريع لفايروس كورونا وارتباط ذلك بأنخفاض اسعار النفط اثر سلباً على الاقتصاد العراقي وزاده سوءاً على سوءً.

مع كل هذا فقد بادرت منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية والاهالي من بعض الميسورين بأدوار محورية في سد فراغ وضعف الدولة في مساعدة الناس الذين تضرروا بشكل مباشر من الازمة وخاصة اولئك الذين يرزحون تحت خط الفقر او المحتملين ليكونوا تحت هذا الخط . فقد قامت تلك المنظمات بحملات من المساعدات عن طريق توزيع سلات غذائية ومواد تعقيم وتنظيف الى جانب حملات التوعية والتثقيف بمخاطر الفايروس والتأكيد على النظافة وتعقيم وتعفير الاماكن الحساسة والتي تشكل بؤر لأنتشار المرض ، وكذلك دعم المراكز الصحية والمستشفيات بالمستلزمات اللازمة للتخفيف من الازمة خاصة بقناني الاوكسجين والكمامات وغيرها . ولابد هنا من الاشارة الى المبادرات التي قامت بها (منظمة حمورابي لحقوق الانسان) ازاء هذه الازمة اذ لم تقف مكتوفة الايدي، فمنذ بدايتها شرعت بحملة توعية وتثقيف باهمية التباعد الاجتماعي والبقاء في البيت عبر عدة وسائل توعوية الكترونية وغيرها ، كما قامت ببرنامجين مهمين احدهما ركز على توزيع سلات غذائية ومواد تعقيم وتنظيف للمقطوعين والمهمشين او الذين فقدوا اعمالهم اليومية بسبب الجائحة في بغداد ونينوى ودهوك واربيل ، وكذلك برنامج تعفير وتعقيم دور واماكن العبادة في مناطق سهل نينوى مكرسة للكنائس والجوامع والحسينيات وغيرها للمسيحيين والمسلمين والايزيديين والشبك والكاكائيين وغيرهم . ان دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء اصدرت تقارير عديدة خلال الفترة المنصرمة كشفت دور المنظمات الانسانية العراقية غير الحكومية التي ساهمت في التخفيف من الازمة الانسانية التي نتجت عن تفشي الجائحة .

اما اوضح مثال للتأثير السلبي للكورونا على الاقتصاد العراقي ما نشرته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في تقريرها خلال شهر نيسان /2020 كما يلي:

نسبة الإنتاج بعد كورونا انخفضت بنسبة 50%

نسبة المبيع انخفضت بنسبة 71%

فرص العمل انخفضت بنسبة 40%

انخفاض رواتب الموظفين بنسبة 30%

انخفاض نسبة الربح بنسبة 85,540%

كما يبين التقرير اثر تفشي فيروس كورونا على القطاعات الأخرى في العراق من الناحية الاقتصادية كمايلي:

قطاع الصناعة

انخفض الانتاج بنسبة 68%

انخفاض المبيعات بنسبة 75%

انخفضت فرص العمل بنسبة 52%

انخفض الربح بنسبة 18.540%

قطاع الزراعة

انخفض الانتاج بنسبة 61%

انخفضت المبيعات بنسبة 75%

قلت فرص العمل بنسبة 45%

انخفضت رواتب الموظفين بنسبة 45%

انخفض الربح بنسبة 33.058%

قطاع الخدمات

إنخفاض الانتاج بنسبة 57%

انخفاض المبيعات بنسبة 78%

قلت فرص العمل بنسبة 39%

تقليل رواتب الموظفين بنسبة 40%

قل الربح بنسبة 5.413%

قطاع التجارة

انخفض الانتاج لهذا القطاع بنسبة 18%

انخفض سعر البيع بنسبة 56%

انخفاض فرص العمل بنسبة 21%

انخفضت رواتب الموظفين بنسبة 41%

انخفض الربح بنسبة 22.879%

وسجل العراق حتى نهاية شهر حزيران حسب احصاءات وزارة الصحة والبيئة العراقية (49109)اصابة، بينهما (24760) حالة شفاء و(1943) وفاة فيما يرقد(22406) مصاباً في المستشفيات بينهم (293) في العناية المركزة.

8-3 المقترحات:

ترى منظمة حمورابي ومن اجل وضع حلول لحل الازمة ضرورة القيام بما يلي:

- اعتماد العمل الدؤوب لمجابهة هذه الجائحة والحد من اضرارها وينبغي ان تكون مواجهتها بشكل رسمي من قبل الدولة وعلى الصعيد الشعبي من قبل المواطنين وينبغي عدم الاكتفاء بمسألة فرض الحظر الصحي المنزلي بالرغم من اهميته، بل لابد من البحث الى طرق اخرى للتخفيف من الضغط الاقتصادي على المواطن البسيط الذي يعتمد على العمل اليومي في الحصول على قوته.

- الحاجة الى طلب الدعم الاقليمي والدولي للعراق ووضع خطط واستراتيجيات لاصلاح الوضع الاقتصادي من خلال تنويع مصادر ايرادات الدخل القومي كتطوير حقول الغاز والكبريت وعدم التركيز

على النفط كمورد وحيد بالاضافة الى دعم الزراعة بشكل فعال وواقعي وتشجيع المنتوجات الصناعية التي كان العراق ينتجها قبل فترة الحصار الاقتصادي قبل 2003.

- العمل على زيادة الوعي الصحي ورفع مدارك المواطنين بخطورة الامراض المعدية والانتقالية وان تعزيز هذا الوعي يساعد المجتمع والسلطة في احتواء اضرار فايروس كورونا، ويهمنا ان نؤكد ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان

9- العنف ضد المرأة وتفاقم التدني غير المبرر لأوضاع المرأة في العراق وحقوق الانسان بشكل عام

جميع المؤشرات الحكومية كما غير الحكومية تشهد تدنياً غير مسبوق وغير مبرر لأوضاع النساء بشكل خاص وفي الاسرة بشكل عام في العراق كما على جميع المستويات والمشاركات سواء كان في مجال الحياة الاجتماعية وتصاعد العنف الاسري بأشكال شتى ، او على مستوى صنع القرار، حيث تستبعد النساء من القرار السياسي والإداري ويقنع الرجال انفسهم بمبادرات لتمثيل النساء تفتقر حتى الى رمزية معينة تجاه النساء، لان الرجال وحدهم هم أساسها ، ودون ارادتهم لا يمكن ان يحصل وضع امرأة هنا او هناك اي متغير ايجابي الى درجة لم يرتق حتى على المستوى الرمزي ، لا بل منتهك من قبل الأشخاص والأحزاب المتنفذة ...

وللأسف الشديد نسمع من اشخاص في السلطة يطالبون الشعب العراقي علنا التكتم على هذه الفضائح، بحجة ان العراق له أولويات اكثر أهمية من الاسرة العراقية التي تنتهك حقوقها بشكل متواصل وبوحشية من القتل والمس بحياة الأطفال والنساء حيث لا يوفر لهم اقل ما يمكن من ابسط الخدمات الضرورية لحياة خاصة بالبشر وخاصة الاسر المتعففة حيث لا يقل ع ن34٪ من الشعب ا لعراقي يعيش تحت خط الفقر ..ويستكثر ممثلو الأحزاب المشرعون والمتطرفون وبعض المحللين بان قانون يعالج او يخفف العنف الاسري هو غير مهم وليس من اولوياتهم، ويستمرون في وصف النص بانه غربي فقط لأنه يطرح اليات تسعف المعنفين بدلا من قتلهم او اهانتهم في الشوارع، اكانوا نساء ام أطفال ام أي شخص يتعرض للعنف..! في الوقت الذي تؤكد بيانات حكومية بالاضافة الى الدولية الى تصاعد العنف الاسري ، كما ان اي من حلول الانسانية لا تتوفر للنساء اللاتي تعاني من ازدياد الطلاق والاعداد في تزايد كارثي حيث في السنوات الاخيرة يفوق عدد المطلقات الى 73.564 الف مطلقة وحصة بغداد منها 30028 مطلقة حسب تقارير المفوضية العليا لحقوق الانسان.

- ففي النصف الأول من هذه السنة اشارت وزارة الداخلية الى وجود ٥٣١١ الاف شكوى و٩٥٪ منها حصيلة العنف الاسري منها حرق للنساء وقتل الأطفال واغتصاب الفتيات الخ . بين هذه الأوضاع قليلة الأوضاع التي لفتت انظار المسؤولين في الدولة لكنها أوضاع تحدث بشكل يومي. ونساء تطرد في الشوارع كما القاصرين بينهم من اطلعت منظمة حمورابي الى اوضاعهم في دور الإصلاح الحكومية التي تم زيارة بعضها حيث يطلق عليهم "متشردين" بينما اعداد من الفتيات كن ضحايا العنف الجنسي من قبل افراد عائلتهم والضرب والاهانات المبرحة .
- وان كل هذا ليس فقط نتيجة التدني في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي بل وأيضا ومن المؤسف القول التأكد من نتيجة مخزية من التخلف وفقر الثقافة والتفنن في تطبيع العنف كوسيلة "للطرب الذكوري" عما ما يسمونه الشرف لتامين سلطتهم ونفوذهم بحصر كيان المرأة وشخصيتها بدون وجه حق وإعادة المجتمع الى الوراء في ويلات الأنماط العشائرية البالية والمتاجرة بكرامة بالإنسان .

والأسوأ الاخر الذي يتم سماعه بشكل مستمر هو تبرير هذه الجرائم بما يسمونه "الثقافة الشرقية الإسلامية" و"اعراف المجتمع "والخ من خزعبلات لا علاقة لها بثقافة عراقية تعرضت هي الاخرى الى السلب والتبديل بثقافات دخيلة تراجعية عنيفة لا يقبلها العقل البشري من خلال التجرؤ في تقديس ما هو سيء لدى الناس وانتهاك ما هو خير الناس وحيث أجيالا نمت على هذه المبادئ الخاطئة وجعلت منها

ثقافة خاصة بهم. حيث يخالطون الماضي والحاضر لا بل يعشقون العودة الى الماضي الدفين ويفرضون تلك الاساءات على المجتمع بأكمله واضعين كل هذا الأذى والانهيار على عاتق الأديان..

- ترى منظمة حمورابي انه لا يمكن تبرئة اشخاص ينادون بعدم اصدار قانون مناهضة العنف الاسري بحجة "تفكيك الاسرة" بينما هم يفككون الاسر بقتل النساء واغتصاب الفتيات وتشريد وقتل الأطفال لا بل لم تنته مسالة تحميل الأطفال ذنب كبارهم في الاسرة (الاب والاولاد وحتى الأم) ممارسة القتل باعتباره قاصر ولا يمكن ان يحاكم بالإعدام حسب الدستور العراقي وقانون العقوبات وكل هذا ليس الا لانهم يخافون قدرة النساء على التصرف بعكس ما هم يقدمونه للأسرة فيلجأون الى حل نتائجها بالقتل السريع والقيام بالتلفيق بان الضحية "انتحرت " ولا يسمحون لأنفسهم مجرد التفكير بضعة دقائق بانهم يدمرون النصف الاخر من قدرتهم كرجال وبالتالي تدمير المجتمعات.
- ان السبب الكبير والدفين في تدميرقدرة النساء هو الامعان في جعل المرأة ما هي الا الة ليست سوى لإشباع الغرائز الجنسية وممارسة العنف المجاني ضدها من خلال الضرب والاهانات ثم القتل والتخلص من المحاسبة بممارسة كل اشكال التحايل على القوانين، ان وجدت قوانين ترعى حقوق النساء ولم تدفن لصالح الأعراف البالية والأنماط العشائرية التي تبدو اكثر فأكثر علوها على القوانين الوضعية الوطنية والدولية ..

نفس هؤلاء المنتهكين للحقوق يواصلون تجريد النساء من حقهن في حضانة اطفالهن بمحاولاتهم المفرطة في تعديل قانون الأحوال الشخصية المادة ٥٧ لسنة 1959 ، حيث يشهد الرجال في العراق على تزايد شرعنة صناعة العنف ضد المرأة و الطفل بأشكاله المختلفة.

اما القوانين التي تسعى الى تحجيم الانتهاكات ضد المرأة ، تواجه تحجيما بقرارات جائرة من خلال آليات تنفيذية مستندة على المحاصصة والفساد السياسي مما يضرب عرض الحائط ما يقدمه الدستور الجديد . أي يتم القفز على هذا الأخير بآراء معادية لتحرير العراقيين وذلك من خلال أنماط بعيدة عن التحضر وبالرغم من ان الدستور هو القانون الأساسي الذي يضع الخط العام للدولة وينظم عملها ويضمن الحقوق والواجبات لمؤسساتها ، بل يتم انتهاكه جليا بتفسيرات وقوانين وقرارات جائرة كما يحدث الان حول مشروع مناهضة العنف الاسري ضاربين المادة ٢٩ من الدستور الجديد عرض الحائط خوفا من اهتزاز السلطة الذكورية التي تعطي الحق لنفسها بقتل المرأة او الطفل وكان هذا شان كل رئيس عائلة . ولا تستثنى من هذا السوء بعض النساء المعيلات أيضا من اللاتي تتصرفن مساويا للرجال في تنفيذ بعض الجرائم للأسف الشديد على هدرهن لإحساس الامومة ومزاياه الإنسانية مقابل ركوبهن موجات الاسترجال ونشكر الله هن نادرات فتطلق الاعتراضات ضد قانون معالجة العنف الاسري الذي يمكن ان يساهم في معالجة شيئا من الكوارث التي نتجت بسبب الأوضاع غير الإنسانية التي وضع فيها الشعب العراقي طيلة العقود المنصرمة والى يومنا هذا وحيث اكتسب خلالها "اخلاق حرب تلو الحرب"، مما احدثت ارباكا وتشويشا للقيم لدى المواطنين وكذلك الموجودين في مختلف السلطات ليفتخر المحلل والمشرع وغيرهم من الأشخاص بالاعتراض لأجل الاعتراض بحد ذاته ، سواء من الذي يعي او الذي يتجاهل مشروع قانون مناهضة العنف الاسري وحتى بدون الاطلاع المطلوب على مضمون القانون ، خاصة انه ليس الا تفسير قانوني للمادة الدستورية المذكورة أعلاه و لا هو امر غربي ولا شرقي ولا جنوبي ولا شمالي! بل هو بكل بساطة وسيلة لمعالجة النفس العنيفة قبل المعنفة ..

لذا، ومن خلال هذا التقرير تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان الحكومات والمشرعين سماع صوت المجتمع العراقي الذي يئن تحت نير الانتهاكات وبشكل عنيف جدا النساء اللاتي تفاقم تهميشهن بسبب هذه العراقيل التي يضعها المتطرفون امام أي مطالبة نسوية تفيد حقوقهن وتفيد المجتمع باسرها بضمنهم الرجال..

فخلال فترة النصف الاول من هذه السنة التي ينحصر فيها تقريرنا، تعرضت اعداد من الفتيات الى القتل في البصرة والعمارة وكربلاء وبغداد بالإضافة الى القتل والجرح المتواصل للشباب المتظاهرين بدون رادع حقيقي او إجراءات تحاسب هذه الانتهاكات الصارخة ..بينما وسائل المحاسبة القانونية موجودة في الدستور والقوانين المرعية ويتجاوز عليها المنفذون. اليس هذا جزء من الخلل في القوانين التي مضى عليها زمن طويل لم تعد قادرة

على ردع الجرائم بشكل يتناسب والعقلية المجتمعية الحالية؟ لذا نطالب بأن لا تبخل السلطات في تشريع قوانين أصلا يفرضها الدستور في مادته التاسعة والعشرين وكما يلي :

اولا:

أـ الاسرة اساس المجتمع ، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية :

:ب ـ تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة ، وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقد ارتهم .

ثانياً :للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم ،

ثالثاً :وللوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية ، ولاسيما في حالات العوز والعجز

والشيخوخة .

رابعا: يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصوره كافة، ومها تشغيلهم قبل سن الرشد وتتخذ الدولة الإجراء الكفيل بحمايتهم

و تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع .

لكن وللأسف الشديد تتعدد الحالات التي نراها يوميا على مفارق الطرق في بغداد والمحافظات من أطفال ونساء يخضعون لجميع اشكال الاستغلال ولا تكفي المبادرات الحكومية الحالية للاستجابة لظاهرة تشهد بعنف لا سابق له بتصاعد ويحكم على اعداد منهم بأنهاء حياتهم سواء كانوا اطفالا او نساءا، ويرمى بهم في الشارع. منذ اول لحظات ولادتهم. الا يعكس هذا انعدام وجود آليات قانونية تتناسب مع طبيعة الانسان تنفيذ القانونين تنفيذا إنسانيا يحفظ الحق في الحياة ويصون الكرامة البشرية للمضي في مواجه الظاهرة .

وعلى من يقفون ضد مشروع قانون منع العنف الاسري ان يراجعوا انفسهم بأنهم يقومون بتهميش هذه المادة (29) وكذلك (14) الواضحة من الدستور وعليهم ان يعوا أهميتها ويرفضون كل شكل من اشكال الاستغلال والتعسف ضد المرأة والطفل ويدفعوا تمرير مشروع قانون منع العنف الاسري ، وتقديم ما يفيد المجتمع من مشاريع قوانين تؤسس لتشريعات وحملات كبيرة ضد العنف والخشونة والهدر المشرعن ضد حقوق الانسان في بلد وضع اول قاعدة التشريعات في العالم اتسمت بطبيعتها لحماية حقوق المواطنين والانسان والقيم النبيلة وليست لتثبيت المزيد من السلطوية .

وجدير بالذكر هنا انه ومنذ ٢٠١٤ و ٢٠٠١٨ و الى الان يتصاعد العنف بالقتل ضد النساء الناشطات او غيرهن من النساء .. خلال احتلال داعش لثلث مساحة العراق فالالاف من النساء والفتيات تم سبيهم وتعنيفهن جنسيا وقتلهن من الايزيديات والمسيحيات وحتى المسلمات من الشيعة التركمان وغيرهم بهذا نطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان ببذل المزيد من الجهود المطلوبة لانقاذ وانصاف هذه الاعداد في الضحايا.وغيرهم ..والى يومنا هذا اكثر من ثلاثة الاف من الايزيديين والمسيحيين مصيرهن مجهول ، بينهم الالاف من النساء ..

خلال شهر واحد، اهتز العراق بسبب قتل أربع نساء.بفترات متقاربة عمليات القتل يبدو أنها مرتبطة ببعضها وتستهدف نساء حازمات ومعروفات. البداية، توفيت سيدتان من أصحاب مراكز التجميل بظروف غامضة. وفي وقت لاحق، قُتلت ناشطة حقوق الإنسان سعاد العلي بسلاح ناري في احد شوارع البصرة. وبعد بضعة أيام، وصل الدور إلى عارضة الأزياء تارا فارس التي قتلت في بغداد. عقب ذلك أمر رئيس الوزراء حيدر العبادي بإجراء تحقيق. وحتى الآن، لم تظهر الكثير من النتائج، فقد تم القبض على شخص واحد فقط فيما يتعلق بالقضية. وفي الوقت نفسه العديد من العراقيين والمدافعين عن حقوق المرأة يعيشون في خوف، فهم يخشون أن أعمال القتل هي واجهة من حملة أوسع لإسكات النساء اللواتي يتجرأن على تحدي العنف في المحافظات العراقية المحافظة.
نطالب السلطات العراقية احترام القوانين، وعلى رأسها نطالب السلطة القضائية بالحفاظ على استقلاليتها التامة

لتتمكن من القضاء على حالة تطبيع العنف الذي انتشر على مستوى العراق بسبب التجاوزات على القوانين من قبل متنفذين وبعض الموظفين وحتى بعض المشرعين المتفننين بالعمل على استصدار قرارات وتعليمات جائرة تخل بحياة المواطن بالقوانين وتخلق التدني والعنف ضد المواطنين كما تضعف وسائل الردع القانونية الحقيقية المستخدمة من قبل السلطة القضائية.وما يجعل العراق خالياًمن اسرة وحتى شخص لا يتعذب.

10- ظاهرة انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة

ان انتشار السلاح خارج سلطة الدولة بشكل ملفت للنظر بات يهدد وجودها, رغم ان الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2003 ولحد الان يتحدثون عن حصر السلاح بيد الدولة وهذا كان من أولويات برامجهم الحكومية ولكن لم نجد أي تقدم في ذلك، انه مجرد عامل تهدئة وتمضية الوقت على حساب استقرار العراق.

حيث وُثِق في العراق استخدام السلاح على نطاق واسع خارج سلطة الدولة، كما تطور الامر من عمليات فردية الى عمليات واسعة منظمة لاستخدام السلاح في نزاعات عشائرية وهو ما يؤكد غياب سلطة القانون في العراق وانعدام مؤسسات الدولة في حماية المواطنين مما يعني فشل تام للحكومة في تأدية اهم واجباتها الدستورية والقانونية لبسط الامن والنظام.

وهكذا ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة عاجزة عن التحدي والتقليل من ظاهرة السلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة.

ان قوة الفصائل المسلحة والعشائر أصبحت فوق الدولة وقوانينها ومظاهر انتشار السلاح بصورة غير قانونية وخارج اطار الدولة تتمثل في :-

1- الجماعات المسلحة: حيث تمتلك القوى السياسية والأحزاب فصائل مسلحة وتحت مسميات مختلفة وتحتفظ بكل أنواع الأسلحة خارج منظومة الدولة الأمنية والدفاعية.

2- سلاح العشائر: كان للعشائر دور بارز في حفظ البنية الاجتماعية ودورها في مساعدة الدولة وترسيخ الامن في مناطق تواجدها، ولكن حيازة الأسلحة وانتشارها بشكل كبير بين أبنائها يشكل خطرا كبيرا وخاصة في النزاعات العشائرية التي تحدث بينها. ويكاد لا يمر أسبوع ما لم يمكن هناك نزاع عشائري تستخدم فيه الأسلحة المتنوعة من الخفيفة والمتوسطة وأحيانا الثقيلة، لحل تلك النزاعات مما يؤدي الى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وهذا يشكل تحديا واضحا لمؤسسات الدولة وسيادة القانون.

3- العصابات المنظمة والتنظيمات الإرهابية: تستخدم هذه العصابات الأسلحة في جميع عملياتها سواء للقتل او الخطف او السطو.

4- امتلاك اغلبية افراد المجتمع العراقي أسلحة خفيفة للحماية الشخصية : هذا امر مخالف للقانون ويشكل خطرا على استقرار المجتمع حيث يتم تصفية الحسابات بالسلاح بدل القانون.

ان السلاح لقد ازداد تنوع السلاح بالرغم من تحرير العراق مما يسمى الدولة الاسلامية (داعش) والدعوات الى حصر السلاح بيد الدولة اذ استمرت عمليات استهداف المعسكرات وعمليات الاغتيال والتهديد وزادت عملية تسليح الفصائل وتنوعت ذخيرتها. كما ان تجارة الأسلحة غير المرخصة انتشرت في العراق منذ ثلاثة عقود من تواصل الحروب والمواجهات المسلحة الخارجية والداخلية.

لقد باتت تجارة السلاح بارزة ليس في الأسواق السرية والمعلنة بل حتى على مواقع التواصل الاجتماعي التي تختص ببيع وشراء وتداول الأسلحة.

ان حصر السلاح بيد الدولة معضلة حقيقية وتهدد الدولة ذاتها لذلك نحن بحاجة الى إدارة وطنية وقرارات وتطبيقات شجاعة وحازمة من اجل انقاذ الدولة العراقية من مظاهر فوضى السلاح ومخاطر انتشاره المنفلت والموازي والموهن للدولة و يمكن للدولة معالجة ظاهرة انتشار السلاح خارج نطاق الدولة بالخطوات التالية : -

1- حملات توعية للمواطنين من خلال الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الدينية لخطورة حيازة الأسلحة واستخدامها على استقرار المجتمع وضرورة تسليم أسلحتهم الى الدولة حتى لو كان مقابل مكافأت مالية ووضع خطط زمنية صارمة لنزع السلاح كليا.

2- منع كل اشكال الاتجار بالسلاح او الحيازة إلا بإجازة رسمية ومحدودة جدا.

3- حث العشائر بضرورة تسليم الأسلحة واللجوء الى القانون في حالة نشوب خلاف فيما بينها.

4- وضع إجراءات وعقوبات شديدة لأصحاب صفحات بيع وتداول الأسلحة كونها تسهل وتنشر القتل في المجتمع.

5- المجتمع بحاجة الى تشديد العقوبة مع انتشار السلاح واستخدامه حيث ان القانون رقم (51) لسنة 2017 قد خفف عقوبة تداول الأسلحة من جناية الى جنحة. ان الدولة مسؤولة بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان عن حماية مواطنيها وكل المقيمين على أراضيها وهذه الحماية لا يمكن الإيفاء بها الا من خلال تفعيل سلطة القانون وتفعيل مؤسسات الدولة المسؤولة عن ذلك كما ان الحكومة العراقية مسؤولة عن تنفيذ التزامات العراق بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها. كما على الحكومة العراقية اللجوء الى حلول فورية في مقدمتها فرض سلطة القانون ولو بالقوة لإعادة الهيبة للدولة والثقة الى الناس وحصر السلاح بيد أجهزة الدولة فقط ومنع امتلاكه من طرف أي تنظيم او حزب وتطبيق القانون دون استثناء.

كما ان واقع الحال يستدعي تشديد العقوبة لحائز ومستخدم السلاح بشكل غير قانوني وخارج نطاق الدولة لاسيما مع انتشار السلاح في المجتمع واستخدامه من قبل العشائر والفصائل المسلحة بشكل ملحوظ في حل المشكلات والنزاعات بسبب عدم استطاعة أجهزة الدولة معالجة ذلك ويسقط نتيجة هذه النزاعات قتلى بين الأطراف المتنازعة.

التشريع الجديد اعطى مساحة واسعة لتفاصيل إجازة حيازة السلاح ولم يعط مساحة كافية لسبل مكافحة التسلح في المجتمع.

كما ان القانون الجديد خفف من عقوبة تداول الأسلحة بعكس القوانين السابقة حيث ان جريمة حيازة السلاح كانت تعتبر جناية بينما في القانون الجديد اعتبرت جنحة لذا يجب إعادة النظر وتعديل قانون الأسلحة رقم (51) لسنة 2017 في تنظيم الحيازة ووضع شروط تنظيمية ومنع حمل السلاح بصورة مطلقة لغير القوات المسلحة والأمنية. وتشديد عقوبة الحيازة والاتجار بالسلاح لتشكل عامل ردع وإصدار قانون يرتقي الى المستوى الطموح في بلد خال من السلاح خارج إطار الدولة وبذلك تحقق الدولة أهدافها بتأمين حياة امنة وكريمة للمواطن.

11- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

9 للجريمة المنظمة آثار خطيرة من الناحية الاقتصادية لأن الجهات المنخرطة فيها تهدف الى تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة او لغسل الاموال غير المشروعة مما يؤثر على اقتصاد الدولة والتأثير على الدخل القومي كما لها تأثير من الناحية السياسية عبر التأثير على العملية الديمقراطية وتشويهها. أما من الناحية الاجتماعية تؤدي هذه الجريمة الى افساد المجتمع وضرب القيم الأخلاقية فيه بالإضافة الى اضعاف الاجهزة الامنية في مواجهتها .

ومن الاسباب الرئيسية لظهور هذه الجريمة ضعف الأنظمة القانونية المطبقة في البلد ما يجعل الأشخاص يلجأون الى أخذ حقوقهم بالعنف وبالطرق غير القانونية وانهيار منظومة القيم الاخلاقية في المجتمع واتساع الهوة بين الطبقات في المجتمع والفساد المستشري فيه وكذلك الحروب والصراع على السلطة .

10 لقد ادت الجريمة المنظمة بتزايد نسب انتشار تعاطي المخدرات بين مختلف الفئات العمرية في العراق، بسبب البطالة والفساد وسيطرة بعض الميليشيات على المنافذ الحدودية و التي يسهل اختراقها، يضاف إليها ضعف الإجراءات الأمنية الوقائية التي كانت سببا آخر في انتشار تلك الآفة كما ان ضعف الاجراءات القانونية بتطبيق القانون على الملقى القبض عليهم يشجع الاخرين على الاستمرار بهذه التجارة .

11 أكثر أنواع المخدرات شيوعاً هو مخدر الميتافيتامين المعروف باسم كريستال ميث ومحليا بالكريستال، ومن الأنواع الشائعة أيضا الأفيون ويطلق عليه في العراق الترياق وكذلك الحشيش والأقراص المخدرة.كل المخدرات تدخل من خارج البلاد، بثلاث منافذ هي السليمانية والعمارة والبصرة وتكون عن طريق الوفود السياحة الدينية والمهربين الذين يستخدمون الطرق العسكرية التي استخدمت ابان الحرب العراقية الايرانية وايضا عن طريق شط العرب بواسطة القوارب البحرية والان ومع تقدم التكنلوجي يتم استخدام الطائرات المسيرة لنقل البضاعة بها الى بعض المتنفذين الذين يديرون عمليات الاستلام والترويج . كما ان هناك مؤشراً خطراً جدا غير مؤكد هو زراعة المواد المخدرة (مادة الخشخاش) في بابل والانبار والموصل واربيل والسليمانية.

12 منظمة حمورابي لحقوق الانسان رصدت انه تم القبض على أكثر من 625 متهماً بتجارة وترويج المخدرات في بغداد فقط، وهناك أمر بالقبض بحق 100 آخرين مابين متعاط ومروج وتاجر خلال عام 2019.

ان تزايد هذه الظاهرة، يشير إلى أن اغلب المتعاطين يتحولون خلال فترة قصيرة الى مروجين، لما لهذه التجارة من رواج يحقق أرباحا لاسيما للعاطلين عن العمل، كما ان هناك معلومات مؤكدة لدى الاجهزة الشرطة المجتمعية من تعاطي وترويج للمخدرات في إحدى مدارس بغداد وجامعات اهلية فضلاً عن ترويجها في بعض المقاهي وكافيهات مع معلومة شبه موكدة ترويج وتعاطي في بعض خيم ساحات الاعتصام .

ان المنظمومة القانونية العراقية تقضي بعقوبة الإعدام على متعاطي المخدرات وتجارها لكن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 في المادة (27) منه أنه: يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من استورد أو صدّر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها، فيما جاءت المادة (32) من ذات القانون بأن العقوبة ستكون الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن (5) ملايين دينار ولا تزيد على (10) ملايين دينار لكل من استورد أو انتج أو صنّع أو حاز أو أحرز أو اشترى مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية أو زرع نباتاً من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو اشتراها بقصد التعاطي أو الاستخدام الشخصي والفرق بين العقوبتين هو المتاجرة أو التعاطي ويؤدي ذلك إلى اختلاف كبير في الأحكام الصادرة يمكن بمقتضاه أن يأمر القضاة بعلاج المتعاطين في مراكز التأهيل أو الحكم بسجنهم فترة تصل إلى ثلاث سنوات .

كما أن التلاعب بالإفادات وضبط المجرمين بتحويلهم من متاجرين إلى متعاطين مقابل مبالغ مالية ضخمة والذي يفتح الباب امام الفساد المالي والاداري لذا بالإمكان المطالبة بتعديل القانون اعلاه بالعقوبات الاشد ، بحيث تكون عقوبة الإعدام على متعاطي والتاجر هي ذاتها وسد الطريق عن اي ثغرة قانونية يلجأ

اليها البعض . تكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها تؤثر سلبا على الطاقة البشرية في المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة، وبصفة خاصة الشباب من الجنسين، مما تعرقل أي جهود خاصة بالتنمية الشاملة في المجتمع. وتعتبر من أعقد المشاكل التي تواجه مجتمعنا اليوم. كما لم ياخذ الاعلام وخاصة القنوات الاعلامية التابعة للحكومة ولا القنوات الاعلامية التابعة للقوى السياسية اي ذكر او تكوين راي عام لتشخيص اسباب ظاهرة المخدرات والعمل على مواجهتها اعلاميا على اقل تقدير لتداعياتها الخطيرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكأن الظاهرة ليس لها حضور واسع في جنوب ووسط العراق فضلا عن قصور الإحصاء والمتابعة من قبل الجهات ذات العلاقة .

13 اما الاتجار بالبشر فتعرف على انها القيام بتجنيد أو احتجاز أو بيع أو تلقي شخص من خلال استخدام القوة والإكراه أو وسائل أخرى بهدف استغلال هذا الشخص. ويعني الاتجار بالبشر أن المتاجر يجبر شخصاً ما على القيام بأعمال أو تقديم خدمات من دون موافقة هذا الأخير أو من خلال خداعه. ومن بين أشكال الاتجار بالبشر هناك البغاء القسري واحتجاز جواز السفر والقيام باستغلال خدم المنازل مثلاً جسدياً أو جنسياً، وكذلك خداع الأطفال أو ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل من دون أجر. يمكن أن يحدث الاتجار بالبشر داخل حدود الدولة أو بالعبور ما بين دولة وأخرى.

لقد باتت ظاهرة الإتجار بالبشر كجريمة منظمة تتنامى بشكل كبير وملحوظ بمجتمعنا متخذه لها صوراً متعددة منها تعاطي الدعارة أو الاستغلال الجنسي بصور مختلفة من خلال الملاهي والمسابح ومراكز المساج وبعض صالونات التجميل و المتاجرة بالأعضاء البشرية ،أضف لذلك المتاجرة بالعمالة الأسيوية غير الشرعية .

شرع العراق القانون بالرقم (28) لسنة 2012 لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر والحد منها ومعالجة آثارها ومعاقبة مرتكبيها لكونها تشكل خطورة بالغة على الفرد والمجتمع، وتمثل إهانة لكرامة الإنسان . حيث يقدر عدد شبكات الاتجار بالبشر في العراق ب (32) شبكة منتشره في المحافظات تقوم باعمال استدراج النساء للعمل بالدعارة واستغلال الاطفال والمعاقين للعمل بالتسول اضافة الى السمسرة بتجارة الاعضاء البشرية مثل عمليات زراعة الكلى والكبد ،اضافة الى المتاجرة بالعماله الاجنبية وبشكل خاص الاسوية والمحلية. يتم تجنيد الضحايا عن طريق منصات التواصل الاجتماعي وسماسره يتواجدون في المناطق الفقيرة ومخيمات النزوح وقرب المستشفيات وخاصةً الاهلية . مستغلين العوز والبطالة والفقر والحاجة .

ان تزايد هذه الظاهرة في بغداد والمحافظات من اسبابه ضعف الاجراءات الحكومية بالتعامل معها على الرغم من ان الجهات ذات العلاقة تقوم بعمليات مداهمة والقاء القبض على هؤلاء وبشكل خاص المتسولون والمتشردون الا انهم يطلق سراحهم لاسباب انسانية اولا وعدم وجود بنية تحتية ثانيا لغرض تأهيلهم وادماجهم بالمجتمع حيث يوجد 2 دار للمتشردين والمتشردات في بغداد ومثلهما في محافظة كركوك وايضا يوجد دار واحدة في بغداد خاص للعنف الاسري وضحايا الاتجار بالبشر وعدد النزيلات حاليا 12 نزيلة فقط .

وقد اجرت حمورابي مقابلة مع السيد (خ ع) والذي كانت زوجتة مصابة بفشل كلوي يتطلب اجراء عملية زراعة كلى ولعدم وجود متبرع في بغداد قدم احد الاشخاص القريب من عيادات اطباء في مجمعات الاطباء في حي الحارثية بغداد المشورة بالذهاب الى محافظة اربيل بعد ان زوده برقم هاتف لغرض التواصل، تم الذهاب الى اربيل وتم استقبال المريض من قبل (ب ز) وبعد التفاوض لغرض توفر متبرع ومستشفى مع الكادر الطبي لغرض اجراء التداخل الجراحي مع كافة الفحوصات والموافقات المطلوبة .وقد خير (خ ع) بان يدفع 48 مليون دينار بكل التكاليف او فقط 15 مليون للمتبرع والسمسار، وباقي التكاليف يتحملها المريض . يخلي الوسيط مسؤوليتة منذ ان يدخل المريض مع المتبرع الى صالة العمليات . هذه الشبكة لها مسؤول لقيادتها وافراد للمتابعة الفحوصات والامور الاخرى كما انة لديه اشخاص تراقب تحركات المريض والمتبرع تحسباً الى اي طارى من قبل السلطات الامنية . وان المتبرعين هم من النازحين بمخيمات النزوح وايضا من الوافدين من معسكرات الايواء من الجانب السوري كما هناك اشخاص مسجلين لدى هذه الشبكة عن طريق التواصل الاجتماعي من المحافظات يتم استقدامهم عند الحاجة حيث تتحمل هذه الشبكة كافة التكاليف والتي تحمل على المريض. هذا نموذج حي لشبكة الاتجار بالاعضاء البشرية كواحدة من عدد الشبكات المنتشره في عموم المحافظات،غير شبكات الدعارة وشبكات التسول . هذه الشبكات التي من خلالها يتم استنزاف الموارد البشرية والمالية والمعنوية للدولة .

ان الاسباب الرئيسية لوقوع الضحايا بيد شبكات الجريمة المنظمة هي الفقر والعوز والبطالة والجهل بالقانون اضافة الى عدم الاستقرار الامني والمجتمعي كما ان ضعف سلطة انفاذ القانون باجراءاتها والفساد المالي والاداري الذي شجع هذه الشبكات ان توسع باعمالها ،ولاننسى ان التشريعات القانونية تحتاج الى مراجعة لتشديد العقوبات لتكون رادعا لهم ، وتقع على الحكومة ايضا مسؤولية اخلاقية، فضعف البنية التحتية وقلة برامج التأهيل لكوادرها اولا وللضحايا ثانيا جعلت هذه الشبكات اكثر قوة بعمليات الابتزاز وجني الاموال لخدمة اتجاهات اجتماعية وسياسية ، كما ان الاعلام مازال ضعيفاً بالتثقيف ضد مخاطر الجرائم المنظمة بالرغم من وجود عدد كبير من الفضائيات .

ان منظمة حمورابي ترى ان الجريمة المنظمة تنمو وتقوى عندما تضعف المؤسسات المعنية بمكافحة الجريمة بالاضافة الى غياب التخطيط الاستراتيجي لبناء المجتمع .

12- الاوضاع في المناطق العشائرية:

- تأكد بما لا يقبل الشك ان الركود الاقتصادي والضعف الخدمي الذي تعاني منه المناطق العشائرية ينعكس سلبياً على الاوضاع الاجتماعية والامنية ويدفع البعض الى تكريس هذا الواقع المرير في مشاكل وصراعات جانبية اذ لوكانت هناك اوضاع اقتصادية تنموية جيدة ووجود خدمات هي من اصل حقوق المواطنين لتغيرت الاوضاع ايجابياً.
- توفرت لدى منظمة حمورابي لحقوق الانسان معلومات مؤكدة ان هناك ضعفاً واضحاً في اهتمام ادارات المحافظات في الاوضاع العشائرية عموماً وهذة الادارات لا تتحرك وتصل الى عمق المناطق العشائرية الا اذا اندلعت مشاكل هناك حيث يكون التحرك امنياً في اغلبه وللمعالجة وليس للوقاية من المشاكل .
- ما زالت المناطق العشائرية بيئة حاضنة لتجارة السلاح وممرات لتجارة المخدرات ايضاً ويستفاد من الاجراءات التي اتخذتها الجهات الامنية في القاء القبض على متاجرين بالسلاح والمخدرات انهم مسرحاً لتجارتهم من المناطق العشائرية وقد تحولت بيوتهم الى مخازن للسلاح والمخدرات لانها بعيدة عن اعين الشرطة.
- وفق معلومات مؤكدة ان المشاريع التنموية التي كانت قد رصدت للنهوض في مناطق العشائرية قد تلكأت نتيجة الفساد او عدم توفر السيولة المالية نتيجة تأخر التخصيصات المالية وطبقاً للمعلومات هناك اكثر من ثلاثين مشروعاً في المناطق الريفية توقف العمل بها وتتوزع في محافظات البصرة وذي قار وميسان.
- لم تحصل متغيرات ايجابية مهمة لصالح نشر ثقافة التصالح بين العشائر اذ لا زالت تندلع خصومات في العديد من المناطق العشائرية بين الحين والاخر وتصل الى حد استخدام السلاح لفضها، والحال ان الفترة الواقعة بين 2020/1/1 و2020/6/30 وقد شهدت 2020 خصومات وتبادل اطلاق نار بين عشائر في محافظات البصرة وميسان وذي قار وواسط والسماوة والديوانية .
- تبين لي من خلال متابعة ميدانية ان اغلب الخصومات والنزاعات التي حصلت خلال الستة الاشهر الاولى من السنة الحالية 2020 هي امتداد لخصومات سابقة لم يكن بالامكان وضع حلول لها رغم بعض التدخلات الحكومية والمرجعية ووسطاء من شيوخ عشائر اخرى.
- هناك دماء جرت في بعض تلك الخصومات الامر الذي يتطلب التدخل الحكومي القضائي الحاسم فيها علماً ان الكثير من الملفات في هذا الشأن مازالت على طاولة القضاء من اجل ان يبت بها، الحال الذي دفع بعض الاطراف العشائرية التي ترى انها صاحبة حقوق ومظالم لايمكن ان تنتظر طويلاً وترى هناك استحقاقات حقوقية يجب ان تأخذها لذلك لابد ان (تبرد) الاجواء بين المتخاصمين من خلال الاجراءات القانونية.
- مازالت لافتة (مطلوب عشائرياً) تأخذ طريقها للانتشار والتهديد رغم انحسارها النسبي بعد القرارات القضائية في اعتبار (الدكة) عملاً ارهابياً يتعرض فيه مرتكبوه الى المحاكمة، ان ما حصل لا يتعدى حالة او حالتين من هذه الاجراءات وقد جرت في محافظة واسط.

- تشير منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان تأثير قوانين الدولة العراقية في المناطق العشائرية ما زال ضعيفاً و بتعزيزهذا الدورترى و العشائر في ذلك عملاً مهماً لاحترام القوانين المرعية خاصة اذا شعرت انها موضع الاهتمام الدائم والرعاية المتواصلة على ايدي ادارات المحافظات والتوجه الحكومي العام.
- ترى منظمة حمورابي لحقوق الانسان ان غياب التوجه القانوني والتنموي الحكومي بأتجاه المناطق العشائرية يصاحبه وجود تأثيرات سياسية بقنوات طائفية ومناطقية وصراعات سياسية شخصية هدفها تكوين رصيد شعبي لبعض تلك الشخصيات السياسية من خلال شراء الذمم ونجد ذلك واضحاً في مواقف بعض رؤساء العشائر وتغيرها حسب االتحويلات المادية لهذا السياسي او ذاك.

1-12 التوصيات :

ان معالجة الاوضاع في المناطق العشائرية ووضع حد للانتهاكات الحقوقية السائدة هناك تتطلب ما يلي :

1. الاسراع في انجاز المشاريع التنموية المتلكئة في المناطق العشائرية.
2. زيادة حضور وزارات الزراعة والري والتربية والصحة في تلك المناطق علماً ان هناك ضعفاً خطيرا في الخدمات التي يحتاجها المواطنون ضمن المجالات الاقتصادية والحصص المائية الزراعية والتعليم اذا تفتقر المدارس للعديد من الوسائل اللازمة للنهوض بها فضلاً عن الافتقار للمراكز الصحية، وتقترح منظمة حمورابي لحقوق الانسان على وزارة الصحة تسيير عيادات متنقلة الى المناطق العشائرية النائية وتقديم الخدمات هناك وهذه اجراءات اعتمدتها دول اخرى في الوصول الى المناطق الريفية.
3. تطالب منظمة حمورابي لحقوق الانسان ادارات المحافظات الى عقد اجتماعات شهرية او دورية تخصص حصراً لمناقشة الاوضاع العامة في المناطق العشائرية ووضع الحلول لها.
4. تشجيع استحداث منظمات مدنية تعنى بالنساء والاطفال وحماية الحقوق لهاتين الشريحتين الاجتماعيتين ونقترح ان تكون تلك المنظمات من ابناء المناطق العشائرية وزج النساء فيها حسب الامكانات المتاحة التي تسهل على النساء ادارتها او المساهمة بها وتفضل منظمة حمورابي ان تأخذ المعلمات والمدرسات والمتعلمات الاخريات دوراً في ذلك .